الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

**تخصص : تجارة دولية**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة(1990 - 2013)

**إعداد الطالب :**

**العربي سواكر**

**تحت إشراف الأستاذ :**

**عبد الكامل بالحبيب**

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| عادل زقرير | أستاذا مساعدا أ | رئيسا |
| عبد الكامل بالحبيب | أستاذا مساعدا أ | مشرفا ومقررا |
| محمد العيد التجاني | أستاذا مساعدا أ | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2015/2014**

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الإهـــــــداء

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الإهداء

إلى من علمني الصبر أبي العزيز إلى الغالية قرة عيني أمي العزيزة إلى روح المرحومة جدتي"فاطمة الزهراء" التي أرادت أن تحضر تخرجي هذا إلى براعم البيت "محمد البشير " و "إكرام " .إلى كل معاني الحب أخوتي وخاصة أختي "زينب" التي ساعدتي لأنجز هذا العمل .إلى كل أصدقائي "يوسف عمیار" و"دودي حمزة" "دودي سليم" "قسط اسماعيل" إلى كل طلبة سنة ثانية ماستر تجارة دولية إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل من ساعدني لأنجز هذا العمل المتواضع .

أتقدم بأسمى العبارات وأرقها للجميع .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# كلمة شكـــــــر

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# شكر

لولا الله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضله وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام ،فهو الله المعين على الصعوبات والملين للعقبات ،أحمده وأستعين به أرجوا أن يجعله فى ميزان حسناتي بفضله.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أحب خلق الله إلى الله .وبعد :

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف "بالحبيب عبد الكامل" الذي لم يبخل عليا بنصائحه وأرائه ،كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الأفاضل كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمني حرفا ولكم مني جزيل الشكر والعرفان.

SAHLA MAHLA

**ملخص**

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الجزائري،ويمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة

العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## Abstract :

Despite the reforms defind by the algerian economy to repair the balonce of payments and get rid of the dependenceof the algerian economy of the fuel ,balance of payments stays the same or even worse ,where all income from foreignt rade remains always increasing fuel exports and associated oil price as foreign direct investement despite the achieved surpluses.

But it remains locked into the situation and the algerian laws that limit the flow to the homeland ,the only positve thing that algeria has reached is to get rid of foreign indebtedess ,which burdened the algerian economy ,wecan say that the improved performance of economy depends on fuel prices but with algeria's quest to join the world trade organization will be little likelihood that even improves the balance of payments and get rid of subordination to the price of abrrel of oil.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الفهـــــــــــارس

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# فهرس المحتويات

إهداء.....-

كلمة شكر.....-

الملخص .....-

## الفهـــــــــــــــارس

فهرس المحتويات.....I

فهرس الجداول.....V

فهرس الأشكال.....I

المقدمة .....(أ – د)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## الفصل الأول :ماهية ميزان المدفوعات

تمهيد .....7

المبحث الأول :ميزان المدفوعات .....8

المطلب الأول : تقديم ميزان المدفوعات.....8

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.....11

المطلب الثالث:تحليل ميزان المدفوعات.....15

المبحث الثاني:توازن واختلال ميزان المدفوعات.....23

المطلب الأول : مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه.....23

المطلب الثاني: أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات.....27

الخلاصة .....32

## الفصل الثاني:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد .....34

المبحث الأول:مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....35.

المطلب الأول : لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الاصلاحات.....35

المطلب الثاني : اسباب ودوافع الاصلاحات فى الجزائر.....36.

المطلب الثالث : الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل هذه الإصلاحات .....38.

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات الجزائري .....42

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات .....42

المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينات القرن العشرين.....45

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنوات 2000 / 2013.....51

الخلاصة .....60

## الفصل الثالث:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التطورات الراهنة

تمهيد .....62

المبحث الأول:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة.....63

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة .....63

المطلب الثاني : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة .....66.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المطلب الثالث : الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات بعد الانضمام .....69

المبحث الثاني :ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطية.....71

المطلب الأول : إجراءات وخطوات مهدت لإبارم اتفاق الشراكة .....71

المطلب الثاني : مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة .....75

المطلب الثالث : الآثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك.....81

الخلاصة .....84

الخاتمة .....86

قائمة المصادر والمراجع.....91

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# فهـــــرس الجــداول

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# فهـــــرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينات | 46 |
| 02 | وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 – 2005 | 49 |
| 03 | وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006 – 2010 | 51 |
| 04 | وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011 – 2013 | 55 |


SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# فـــهرس الأشـــكال

# فهـــــرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التجارة الخارجية من سنة 1990 إلى 1999 | 47 |
| 02 | التجارة الخارجية من سنة 2000 إلى 2010 | 47 |
| 03 | التجارة الخارجية من سنة 2011 إلى 2013 | 52 |
| 04 | أرصدة ميزان المدفوعات من 2011 إلى 2013 | 53 |


SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# المقـــــــدمة العامـــة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية ،فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة،فهي تشكل جزءا هاما في دخولها القومية نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض إنتاجي كبير. هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية ،كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية،حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى،من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجها من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية إضافة إلى حاجتها الماسة والتي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة لكثير من السلع الضرورة وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سداد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق العالمية .كما نلاحظ أيضا العديد من الدول تعتمد على ما تصدره من مواد خام إلى الأسواق الخارجية .

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولذا فهي تعد بيان تسجل فيه حقوقها والتزاماتها . هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر،ويسجل موقعها في المعاملات الدولية وظهرت كفاءة الآلة الإنتاجية المحلية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري الذي يؤثر و يتأثر بالأوضاع الاقتصادية الراهنة.

ولقد اعتمد الاقتصاد الجزائري على برامج الإصلاح المدعومة من قبل المنظمات الدولية وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى في نقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي ولقد مس الإصلاح ، النظام الجبائي ،النظام النقدي والبنوك ،نظام الاستثمار ،ولقد جاء إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر ،وعزمها انتهاج الانفتاح على الاقتصاد العالمي ولقد عرفت مفاوضات إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغيرات في أداء الاقتصاد الجزائري من شأنها التأثير على ميزان المدفوعات .

## الإشكالية :

ماهي انعكاسات التطورات الاقتصادية الراهنة على ميزان المدفوعات الجزائري ؟

## التساؤلات الفرعية :

وللمعالجة والإجابة على الإشكالية نجزؤها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية ؟
- ما هي الآثار السلبية والإجابية المحتملة على ميزان المدفوعات بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ؟

## الفرضيات :

1- تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات وخاصة سياسة إصلاح التجارة الخارجية والتي تساهم بتخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات وتخفيض نسبة الواردات وتزيد من نسبة الصادرات التي تساهم في التقليل من المديونية الخارجية للجزائر

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- توسيع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الأعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر.

## مبررات اختيار الموضوع :

- ويعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المتخصصين في التجارة الدولية
- معرفة تطورات ميزان المدفوعات الجزائري

## أهداف الدراسة :

هنالك عدة أهداف نذكر منها :

1. معرفة التطورات الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.
2. معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل عناصره.

3. محاولة إبراز الأثار السلبية والإجابية على ميزان المدفوعات الجزائري بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
4. تسليط الضوء على إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

**منهجية الدراسة :**

وللوصول إلى ذلك اعتمدنا في بحثنا هذا أساسا على المنهج الوصفي ،واستخدام المنهج التحليلي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص ميزان المدفوعات الجزائري

**الدراسات السابقة :**

1- قطاف لويزة :التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية والبنوك وقد طرحت الطالبة في دراستها الاشكالية التالية الى أي مدى تساهم التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر حيث تناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية للتجارة الخارجية ميزان المدفوعات وكذا واقع ميزان المدفوعات الجزائري من خلال دراسة وضعته بدءا بخصائصه الى تطوره ووضعيته خلال اصلاحات التجارة الخارجية .

2- احميمه خالد :ازمة الديون السيادية الاوربية وانعكاستها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2011 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادي دولي ،طرح الطالب في دراسته الاشكالية التالية الى اي مدى أثرت أزمة الديون السيادية الاوربية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي ؟ حيث تناولت هذه الدراسة تطورات أزمة الديون السيادية الاوربية وكذا مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات واليات تصحيح الاختلال فيه كما تطرق الى اثار الازمة على موازن مدفوعات دول المغرب العربي مع دراسة حالة الجزائر .

**الإطار الزماني والمكاني :**

حددت فترة الدراسة لتمتد وتشمل الفترة ما بين 1990-2013 وهذه الفترة كافية لتحليل ومعرفة وضعية ميزان المدفوعات لهذه الفترة التي كانت فيها تغيرات وتحولات إقتصادية منها :

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- دخول الشراكة مع الإتحاد الأوربي حيز التنفيذ في 2005
- حدوث الأزمة المالية العالمية التي برزت سنة 2008
- مفاوضات ومحاولات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة

## مصادر الدارسة :

يتم الإعتماد في هذا البحث جملة من الأدوات المختلفة من كتب ومجلات ومداخلات في الملتقيات والمؤتمرات وأوراق ووثائق العمل ،وتقارير المنظمات والهيئات الدولية والوطنية والمعطيات الإحصائية الصادرة عنها مع الإعتماد على جملة من القوانين والتشريعات الصادرة عن الهيئات الرسمية المعنية ،وتختلف لغة المراجع المستعملة من لغة عربية ولغات أجنبية .

## صعوبات وعراقيل البحث:

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث ومن أبرزها:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى.
- صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري.
- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع.

## هيكل الدراسة :

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول هي كآتي :

الفصل الأول :ماهية ميزان المدفوعات

الفصل الثاني:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الثالث:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التطورات الراهنة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الفصل الأول :ماهية ميزان المدفوعات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## تمهيد

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي وإلتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها وإلتزاماتها. هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

وبغرض عرض ماهية ميزان المدفوعات وتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :ميزان المدفوعات

المبحث الثاني:توازن واختلال ميزان المدفوعات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف ،وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التى تتم بنها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة ،فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي،وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق الى ماهيته ونظريات اختلاله وتوازنه.

### المطلب الأول : تقديم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ،وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ،ولهذا نحاول إبراز مفهوم وهيكله ،مؤشراته الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

#### أولا : مفهوم ميزان المدفوعات

SAHLA MAHLA

لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات ،إضافة إلى المفردات التي يتكون منها الميزان ،ومن أجل ذلك أوردنا عناصر التالية :

#### أ. مفهوم ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة فى مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه،ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي :

التعريف الأول : "هو بيان أو سجل محاسبي ،يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقة والمالية والنقدية ،بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة"[1] .

التعريف الثاني : "يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها ،وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون لسنة واحدة "[2].

[1] Bernard Guilochon, Annie Kawecki , Economie Internationale :Commerce Et Macroĕconome,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006,p 188.
[2] Parent Antoine , Balance des Paiement et Politique Economique , (Nathan ,France , 1996),p 5.

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات :"ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم،ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة [1] ".

بناءا على ما سبق يمكن القول أن :"ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية ،والمالية والنقدية التى تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة". من هذه التعاريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين والغير مقيمين ،فماذا نعني بالمقيمين وغير المقيمين ؟ .

نقصد المقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر ،وذلك بغض النظر عن جنسيتهم. أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج ،والأجانب الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الاقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج ،والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة .

كما تعتبر السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين [2].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق قاعدة القيد المزدوج والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان ،مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة ،ومرة في الجانب المدين (الخصوم) باعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي الى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج ،وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين ،ويكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساويا للصفر ،وهو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات ،ويكون هذا نظريا فقط ،أما الواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا ،فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات،ويفسر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلي [3] .

[1] موقع صندوق النقد الدولى ،دليل ميزان المدفوعات ،(الطبعة الخامسة ،واشنطن ،1993)،ص 1.

[2] الجوزي جميلة ،ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري ،رسالة ماجستير في علوم التسير فرع نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة الجزائر ،سنة 2000 – 2001 ،ص 4.

[3] Yaici Farid ,Precis de Finance Internationale ,E.N.A.G, Algerie , 2008 ,P 58 .

**ب. أهمية ميزان المدفوعات :**

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية :

**1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :**

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ،وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ،لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات ،بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ،ومستوى الأسعار والتكاليف ...الخ.

**2.يظهر القوى المحددة لسعر الصرف :**

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ،ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل ،الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**أ. يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة :**

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكلة الجامع ،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية،ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .

**ب. تقيس الوضع الخارجي للدولة :**

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي،فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[1] .

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،إقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،المعمورة ،مصر ،2008 ،ص- ص 228-230.

**المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات .**

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسين وهما[1] :

- **الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية ،أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن .
- **الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ،أي أن الواردات وكل ما من شانه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين .أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات ،إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلي ثلاثة أقسام،وذلك كما يلي:

**أولا : حساب المعاملات الجارية :**

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات ،ويضم الميزان التجاري ،وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد[2].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**أ. الميزان التجاري (المعاملات المنظورة) :**

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية ،بحيث يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب)* ،بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف) **.

ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي ،أي الفارق بين الصادرات والواردات ،فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري ،إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز.[3]

ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية ،أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة [1].

---

**1** الفار إبراهيم محمد ،سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر ،1991،ص 84.

**2** الجوزي جميلة ،مرجع سابق ،ص 4.

* فوب "FOB" : Free On Board، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ،ضمن قيمة البضاعة ،وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها .

** سيف "CIF" : Cost Insurance Freight، فتتضمن بالإضافة الى قيمة السلعة :رسوم الشحن ،التأمين ،الخدمات التوزيعية والنقل ،حتى ميناء الوصول ،بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

[3] حسام علي داود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط 1 ،عمان ،الأردن ،2002،ص 20 .

**ب. ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة) :**

ويتضمن جميع المعاملات الخدمية ،ويتم في هذا الحساب تسجيل كل من صادرات و واردات الخدمات بجميع أقسامها الآتية[2]:

- خدمات النقل : وتتضمن المدفوعات المتعلقة بالنقل (البري ،البحري ،الجوي ) التي تؤديها الدولة لغير المقيمين (الدائن) ،أو التي يؤديها غير المقيمين لصالح الدولة ،وتشتمل أيضا على أجور الشحن وثمن تذاكر السفر ...الخ.
- التأمين : ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل بضائع ،حياة ،حوادث...) ،بما في ذلك إعادة التأمين.
- الرحلات إلى الخارج : وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتماد على ما تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات .
- دخول الاستثمارات الخارجية : وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية ...الخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات .
- العلميات الحكومية : وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج ،مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشتركة) أو غير العسكرية (كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ،فوائد القروض العامة ومصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها).
- الخدمات الأخرى :وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)،العمولات التجارية ،مدفوعات البريد والتليفون ،عوائد الحقوق الأدبية ...الخ.

SAHLA MAHLA

[3] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق ،ص 232.

[4] محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2007 ،ص – ص 172 – 173 .

**ج. حساب التحولات من جانب واحد :**

تشمل هذه التحولات الهبات ،التبرعات ،الإعانات ،والتعويضات ،وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم ،وسميت بالتحولات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد .وقد تكون هذه التحولات خاصة أو حكومية[1].

- التحويلات الخاصة : وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية ...الخ.
- التحويلات الحكومية : وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية ...إلخ.

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي[2]:

- تقيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمة المقدمة ،هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.
- أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس ،أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**ثانيا : حساب المعاملات الرأسمالية :**

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغيرا من مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي تنقسم بدوره إلى قسمين [3]:

**أ. حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل :**

ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة ،وتتضمن كلمن الاستثمارات المباشرة والقروض الطويلة الأجل وأقساط سدادها ،بحيث يتم تسجيل كل من الاستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين كونها يترتب عليها مدفوعات خارجية بينما يتم تسجيل

[1] بكري كامل ،مبادئ الاقتصاد ،الدار الجامعة ،بيروت ،1986 ،ص 364.

[2] الجوزي الجميلة ،مرجع سابق ،ص 5 .

[3] Martine Peyrard-Moulard, Les Paiement Internationaux : Monnaie-Finance,Elli ps es ,Edition Markiting S.A,Paris,1996,pp 8 – 9.

كل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشرة وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن كونها يترتب عليها دخول نقد أجنبي .

**ب. حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل :**

وتتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة ،وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض نذكر أهمها فيما يلي[1] :

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة في بلد ما ،يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل .
- اختلاف مستويات أسعار الفائدة ،حيث تتجه هذه الأموال حيث هناك أسعار فائدة مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر .
- المضاربة التي قد تحصل عندما يتوقع المضاربون ارتفاع أسعار عملة بلد ما فيلجئون إلى تحويل أموالهم نحو ذلك البلد وفي حالة تحقق توقعاتهم فإنهم يبيعون مشترياتهم من العملة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**ثالثا : حساب التسويات الرسمية :**

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة ،والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية لميزن المدفوعات ،وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية،والتي تتكون من العناصر التالية[2] :

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية .
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها ،لدى البنوك الأجنبية.
- الاصول الأجنبية قصيرة والأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية ،والأوراق التجارية الأجنبية .
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية .
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية .
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية .

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق ،ص - ص 233 – 234.

[2] إيمان عطية ناصف ،محمد جابر حسن ،الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة ،الاسكندرية ،مصر ،2006 ،ص - ص 330 – 332 .

- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية .
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس مال فيحقق ميزان المدفوعات فائض عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين فيها ،ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن،ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية السابق ذكرها ،ويعد ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية ،ويجب أن نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوي مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها .أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي لابد وأن يتم[1].

**رابعا : حساب السهو والخطأ :**

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات ،حيث يتم تقييد عمليات ثم إغفالها في حسابات سابقة ،كما يمكن من حلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات،وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المطلب الثالث : تحليل ميزان المدفوعات :

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات ،ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها ،بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان ،وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء ،بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

**أولا :الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات :**

التقديم السابق لميزان المدفوعات ،كان في شكل مجموعة في البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة ،متوازنة في آخر فترة الميزان ،ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعة كبيرة ومتجانسة ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز الفائض التوازن .ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي :

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق ،ص 235.

**أ. رصيد الميزان التجاري :**

الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها ،وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته ،أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من واردته ،ويمكن تقسيم الميزان التجارى حسب :

- المنتج : منتج غذائي ،طاقوي ،صناعي ،سلع أو منتجات أخرى .
- المنطقة الجغرافية : المجموعة الأوربية ،شمال إفريقيا ...الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج ،أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية :[1]

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مثلا : إذا وجدت النسبة = 1 ،هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة من الواردات البلد ،وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور ايجابيا للميزان التجاري .

**ب. رصيد التجارة غير المنظورة :**

يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا ،لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية،بالإضافة إلى خدمات أخرى ،وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها ،ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات ،أو فائضا إذا تحقق العكس.

**ج. رصيد المعاملات الجارية :**

هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات ،وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد ،خاصة من طرف صندوق النقد الدولي ،لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى ،ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه ،أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق ،ص 236

مصحوب بتغير في الانتاج ،وبالتالي التشغيل ،كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي[1].ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (تجارة منظورة ،تجارة غير منظورة) ،بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة .

**د. رصيد المعاملات الرأس مالية :**

وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة ،استثمار في المحافظ المالية ،استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة .وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغيت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل ،وقد برز ذلك بإختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل ،فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف.ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة ،أما الفائض فيكون في حالة العكس .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**هـ. رصيد تغير في الاحتياطات الدولية :**

وهو يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة ،واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي ،بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة .

**و. الرصيد الإجمالي :**

هو مجموع الأرصدة السابقة ،ما عدا رصيد التغير في الإحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقة لميزان المدفوعات للبلد ،ما إذا كان في حالة فائض أو عجز ،ويستدعى تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

**ثانيا : مبادئ وضع ميزان المدفوعات :**

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان،وبتالي يعرّف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج ،الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة

[1] بن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005 ،ص – ص 136 – 138 .

متطورة،فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين ،شكل اقتصادي وشكل نقدي،مثلا : عملية على السلع أ الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات) ،وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية ،وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج [1].

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له ،وبالعكس إذا كانت عملية مدينة ،فهى تعني زيادة في الإلتزمات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

**مثال 01** : قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته XXX و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية :

| | د | م |
|---|---|---|
| صادرات (سلعة) | XXX | |
| أصول أجنبية ق.أ.في الخارج (ر أ م .ق.أ) | | XXX |

**دخول القيمة (ثمن الصادرات)**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**حالة استيراد منتوج بقيمة XXX و.ن أجنبية :**

| | د | م |
|---|---|---|
| واردات (سلعة) | | XXX |
| رأس مال قصير الأجل | XXX | |

حيث الاستيراد يسجل في بند السلع ،وقيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الإلتزامات والأرصدة .وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة .

[1] بن موسى كمال،مرجع سابق ،ص 139

**مثال 02** : شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة XXX و.ن.

| | د | م | |
|---|---|---|---|
| رأسمال طويل الأجل(استيراد أوراق مالية) | | XXX | قيمة داخلة |
| رأس مال قصير الأجل | XXX | | قيمة خارجة |

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل ،ويتمثل هذه القيمة في الزيادة التزامات قبل الخارج أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية ،فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد. لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابلة لها ،أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن ،لا يكن لها مقابل مدعم في الجانب المدين ،لأنها تحويلات أحادية الجانب ، بالتالي لا يكون لها شكلين،وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل القيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها ،هذا المقابل هو حساب التحويلات [1].

**مثال 03** :حصلت الجزائر في فيضانات 2002 على هبات تمثلت في مواد غذائية بقيمة xxx و.ن.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

| | د | م |
|---|---|---|
| سلع | | Xxx |
| تحويلات | Xxx | |

**مثال 04** : أما إذا قدمت إعانة مالية للدولة ما بقيمة xxx و.ن ،فتسجل

| | د | م |
|---|---|---|
| هبات (تحويلات) | | Xxx |
| رأسمال قصير الأجل | Xxx | |

- **تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم** : في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي،ليس وقت عقد الصفقة ،أي الوقت الذي تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم والغير المقيم ،وبما أن كل معاملة تسجيل في الدائن والمدين ،فإن هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت ،وفي الجهتين المتعاملتين مع،مثلا :إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج ولم يتم التسجيل في نفس الوقت ،وجب تقييد الصادرات

[1] بن موسى كمال،مرجع سابق ،ص 159

طبيعيا في الجانب الدائن ،وفي المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من أجل الالتزام بمبدأ الوقت .

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات ،فلابد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب ،وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد ،لأنّ إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى ،وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية بشرط أن تتمتع باستقرار ،ويكون اختبار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية[1].

- **فوائد استخدام القيد المزدوج** : إنّ التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت ،يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي ،وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول ،سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى .بالإضافة إلى أنّه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر ،كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة ،ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة .
- **المصادر الإحصائية المستعملة في وضع الميزان** : لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج ،فإنّ المسؤوليين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها ،ومن أهم هذه المصادر:

– **المصالح الجمركية** : يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري ،لأنّها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد وقيمتها .

– **المصدر البنكي** : أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين ،أما خصومها فهي تمثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا.بالإضافة إلى أنّ القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين طرفين.

بالإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية ،أو كل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج ،و ذلك من خلال التصاريح التي تقدمها ،سواء مر تعاملها على القطاع البنكي المقيم أو لا .لكن هذه المصادر قد تختلف من حيث القيم الموجودة في إحصاءاتها ف نفس

[1] DJAKER Hocine ,La balance des paiements ,Media Bank ,Bank of Algeria ,N° 36 ,Juin /Juillet 1998 ,P 17.

العملية ،مثلا كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها X ،في حين القطاع البنكي يصرّح بدفع قيمة مقابل لهذه السلعة Y ،أو حتى المعاملات التي تمر على كل جهاز ،فالقطاع الثاني يحصى المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط .وبالتالي فهي تهمل العمليات التي يتم الدفع فيها مباشرة يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك ،أي التي تتم في سوق الموازي .في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن وقت أو طريقة الدفع .كما أنّ الجهاز الجمركي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة ،حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود،لأنّه في أغلب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك ،كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات .ولهذه الاختلافات يفضل صندوق النقد الدولي استعمال إحصائيات الجمارك ،لكن بعض الدول رغم الاختلاف تعتمد على إحصائيات القطاع البنكي ،وهذا ما يستوجب وجود بند لتصحيح هذه الفوارق وهو بنك السهو والخطأ .وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على أساس CIF Fob &،بحيث يسجل جزءا من قيمة الواردات أو الصادرات في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ،كبند النقل والتأمين[1].

**ثالثا : تطور ميزان المدفوعات بتطور مراحل النمو الاقتصادي :**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تختلف الدول في العالم من حيث تطورها الاقتصادي ،فنقول دولة متقدمة ،نامية وأخرى صاعدة ...الخ ،هذا التطوّر ينعكس في كل مرحلة من مراحل على حالة ميزان المدفوعات من خلال حساب المعاملات الجارية وخاصة الميزان التجاري وبقية البنود ،بحيث كل مرحلة توافقها حالة أو وضعية لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى :

**المرحلة الأولى :الدولة المدينة الحديثة العهد بالاقتراض :**

هي الحالة المميزة للدول النامية ،خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الإنتاجية ،وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الاستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات .كذلك خدمات الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض ،مما يؤدي إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج – وهي حالة الجزائر حيث 25% إلى 30 % من الاستثمارات مغطاة بالتمويل الأجنبي – .وهذا ما يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل

[1] كامل بكري ،الاقتصاد الدولي ،التجارة الخارجية والتمويل ،الدار الجامعية ،2001 ،ص 239.

يحقق معه فائض في حساب رأس المال .هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطوّر الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطوّر الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

**المرحلة الثانية :الدول المقترضة ذات الفائض**

هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية نتيجة للتوسيع الاقتصادي في المرحلة الاولى ،وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها ،مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع ،وحتى تسديد جزء من الفوائد وأرباح رؤوس الأموال التي إقترضتها ،أما الجزء الباقي ،فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بها .في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات ،أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين .وبقاء حساب رأس المال فائضا مع بقاء الاقتصاد مدينا للخارج وفي حالة اقتراض[1] .لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى .

**المرحلة الثالثة : الدولة المدينة دون اقتراض** : هي تكملة للمرحلة السابقة ،حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو اعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج ،نتيجة التسديد .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**المرحلة الرابعة : الدول المقرضة حديثا** : في هذه المرحلة يكتمل النمو الاقتصادي للدول ،حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج ،مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز،وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الاستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض .

**المرحلة الخامسة : مرحلة الدول المقرضة المتقدمة** : نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها،بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى .وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الاستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال .

**المرحلة السادسة : الدول المقترضة المتقدمة اقتصاديا :**

نتيجة للتطوّر الاقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارات ،وتزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات ،مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في دخل الاستثمارات غير كاف

[1] عادل أحمد حشيش ،أساسيات الإقتصاد الدولي ،الدار الجامعية الجديدة ،مصر ،2002/2001 ،ص 119.

للتغطية فتتوجه الدولة إلى الاقتراض من الخارج . وهكذا يمكن القول أنّ حركة ميزان المدفوعات العجز والفائض،مرتبط بدرجة النمو الاقتصادي للدولة ،لكن مع ذكر أنّ هذه المراحل ما هي إلا اتجاه عام ،ولا يعتبر مسلكا حتميا لأي تطوّر اقتصادي للدول، بالإضافة إلى معرفة درجة النمو الاقتصادي للدولة ،يمكن من خلال ميزان مدفوعاتها استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتعاملات الخارجية لها .

**رابعا : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات :**

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها ومدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان ،الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له ،أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية ،وهذا من خلال دلالات تعبر عن :

- أهمّية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع والمنتوجات التي يتم تصديرها ،وبالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني ،وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المبحث الثاني : توازن واختلال ميزان المدفوعات

يمكن القول أن حسابات ميزان المدفوعات في أية دولة في العالم هي دائما في حالة توازن من ناحية الحسابية سواء أكانت هذه الدولة غنية ام فقيرة ،أن التوازن أو الاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات لابد أن يكون له وصف آخر غير وصفه محاسبي وهكذا يوصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه إقتصادي.

### المطلب الأول : مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواعه الاختلال الموجودة فيه ،وكيفية معالجتها ،وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن ،فنجد مفهومين مختلفين ،هما التوازن المحاسبي ،والتوازن الاقتصادي* .

**أولا : التوازن المحاسبي :**

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري ،لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية[1] من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجة مع المدفوعات الخارجية أيضا ،أي تساوي الجانبين الدائن المدين بعد إجراء التسويات .ويكون من الخطأ

* هناك بعض الاقتصاديين، التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات ،يطلقون على الأول" تعادل ميزان المدفوعات" ويطلق على الثاني ب "التوازن الخارجي" .

[1] لعرابة مولود ،عبد الحق بوعتروس ،الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية – حالة الجزائر – ،تقرير نهائي لوحدة بحث ،غير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة ،1998 – 2000 ،ص – ص 69 – 70.

الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي ،لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ،ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل ،ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة[1].

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبة باستعمال الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة .

**ثانيا : التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :**

هذا التعريف هو الذي يعتدّ به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان ،والميزان بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي ،ولكن بتوافر ظروف اقتصادية ،سياسية وتجارية ملائمة .بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان ،وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان ،ويمكن التميز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها :وهي إما تلقائية أو مستقلة ،وغما عمليات تعويضية أو موازنة[2].

أ. **العمليات التلقائية أو المستقلة** : وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط ،وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ،ومثل هذه العمليات ،عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات ،تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها .أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل ،بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة ،كلها تمثل العمليات التي تحدّد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات .

ب. **العمليات التعويضية أو الموازنة** : ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط ،لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة ،أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه ،وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة ،وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي .وتتمثل هذه المعاملات في : حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض ،التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ،إيمان المحب زكي الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،2007 ،ص 189.
[2] عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ،ص 113.

ولكن الحكم على ميزان المدفوعات أنّه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم ،يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم ،وهناك طريقتين للتبويب :الأولى تسمى بالميزان الأساسي ،والثانية بميزان التسويات[1].

1. **الميزان الأساسي** : ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة ،وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي،تعتبر عمليات تلقائية .أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية ،فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة ،ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة .والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا[2]،لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية .ويكون الميزان بهذا الشكل

\+ رصيد الحساب الجاري

\+ رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

= رصيد الميزان الأساسي

\+ رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

\+ صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

**= ميزان المدفوعات**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة ،مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغضّ النظر عن حالة ميزان المدفوعات،وبتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل .

2. **ميزان التسويات الرأسمالية** : هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب،ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي

[1] محمد سيد عابد ،التجارة الدولية ،مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،2001 ،ص – ص 297 – 301 .

[2] Raymond BERTRAND ,Economie financiere internationale ,presse universitaire de France ,1971 ,p 109.

يقوم بها الخواص من أجل الربح والمضاربة ،أو تحقيق إيراد لأنّها تتم لذاتها .في حين ،يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية ،إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية.

فيكون الميزان في الشكل التالي :

+ رصيد الحساب الجاري

+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

= _____

+ ميزان التسوية الرسمية

+ رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (حكومية)

+صافي الاحتياطات الرسمية

_____

**ميزان المدفوعات**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بالإضافة إلى التقسيم السابق ،هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات ،أو الموّجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية .وبالتالي ،لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنّه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمّق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة.

في الأخير ،يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين جانبي الميزان ،وإنما الطريقة التي يتم بها التعادل ،ويكون التوازن الخارجي هو حالة تتكافأ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة). [1] كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرّض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائيا في وقت قصير ،وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة ،تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن ،أي أنّ الميزان يسمح بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن.

[1] أحمد حشيش ،مرجع سابق ذكره ،ص 109

أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق ،خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية ،فإنّ التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا ،لهذا فغن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي .وإن لم يكن الميزان متوازنا ،فهو حتما في وضعية اختلال ،ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

## المطلب الثاني : أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات :

### أولا : أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

قد يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إذ لم تتبع سياسة نقدية منضبطة تأخذ باعتبار متطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي ،بحيث تفرض في عرض النقد ،الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الاسعار ،وبتالي عجز في ميزان المدفوعات ،إلا أن إمكانية التصحيح تختلف في درجة سهولتها على نوع الاختلال ،هل هو موسمي عارض وبتالي لا يشكل مشكلة حقيقة ،أما الاختلال فهو متعلق بخصائص البنوية والذي يعكس اختلالا في الهيكل الانتاجي وهذا الذي يمثل معاضمة حقيقة في الاقتصاد ،وتجدر الاتجاه إلى أن هذا الاختلال الهيكلي متعلق بالبلدان النامية . وفيما يلي أسباب الاختلال:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. **التغير في الدخل النقدي :**

وهذا التغير في الدخل يحدث مستقلا في دولة أو أكثر ،وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيرا انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل ،ومن الطبيعي أن لا يفهم للتغير الانكماشي كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات،أما التغير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات عند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضاف إليه قدر عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل ،وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود ،فزيادة النقود بمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات[1] ،أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتنزة ،وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلاف في الأسعار النسبية حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة ،ويتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية[2] ،وتجدر بالإشارة هنا إلى التفرقة بين التضخم الناتج

[1] Kindle Breger ,P.K and Herrick ,Economic Development ,Third Edition ,Mchill ,Inc.,Tokyo,1977, P 207.

[2] سامي خليل ،الإقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى ،مصر ،2005 ،ص – ص 922-925.

عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي ،وبين التضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار ،وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع ،فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب عن الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي زيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات ،ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك واستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل ،وأخيرا يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلكين والمنتجين في زيادة الاقتراض .

**ب. الدورات الاقتصادية وميزان المدفوعات :**

لنفترض أن العالم يمر بمرحلة من الرخاء أدت إلى حدوث زيادة في دخول جميع الدول ،فإن هذا الامر سوف يؤدي إلى زيادة وإرادات كل الدول وأيضا زيادة في صادراتها ،ويحدث العكس في حالة الكساد ،وما نريد قوله أن في الواقع لا يحدث هذا التطابق في الزمن ،فالكساد يبدأ في دولة ثم بعد فترة ينتقل للدولة الاخرى كما أن دول العالم ليست على درجة واحدة من الأهمية الاقتصادية فعندما حدث الكساد في الولايات المتحدة الامريكية وانخفض دخلها للنصف أدى إلى ذلك إلى هبوط في الواردات والاستثمارات الخارجية ،مما أثرى ذلك على الدول التي كانت تتعامل معها بعجز كبير في موازين مدفوعاتها.

ونستخلص مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن حدوث الدورات الاقتصادية يتوقف على الميل للاستيراد في الدولة ،فكلما كان الميل للاستيراد في الدولة منخفضا عن متوسط الميل للاستيراد للدولة الأخرى،فإن واردات هذه الدولة سوف تهبط بأقل من هبوط صادراتها في حالة الكساد ،أما في حالة الرخاء فإن هذه الواردات سوف تزداد بنسبة أقل ،أي كان الأمر فالقانون الذي يحكم هذه المسألة هو قانون النمو المتفاوت الساري المفعول بدرجات متفاوتة منذ مطلع القرن العشرين في الرأسمالية العالمية.[1]

[1] أحمد حشيش ،مرجع سابق ذكره ،ص 108.

ج. **التغيرات الهيكلية :**

تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات ،ويمكننا التفرقة بين الاختلالات الهيكلية القصيرة ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات ،والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الانتاج ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف العرض والطلب[1] .

**1. التغير في ظروف العرض والطلب المحلي :**

يحدث التغير في ظروف العرض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة ،أو نتيجة لظهور اختراع جديد أو تحسين وسائل الإنتاج .فاستنزاف مناجم الفحم الهامة في إنجلترا وصعوبة استخراجه جعل انجلترا تتحول من دولة مصدرة للفحم إلى دولة مستوردة له ،ويحدث التغير في الطلب عندما تتغير الأذواق سواء التغير في صالح السلعة أو في غير صالحها ،فإن حدوث مثل هذه التغيرات يؤدي إلى تأثير كبير في الأسعار النسبية للصادرات والواردات الدولة التي حدث بها التغيرات مما يؤدي إلى تغير معدل التبادل الدولي لها.

فلو كانت دولة تعتمد في صادراتها على السلع الأولية في حين أغلب وارداتها من السلع الصناعية ،وحدث أن ارتفعت اسعار السلع الصناعية فإن معدل التبادل الدولي يصبح في غير صالحها .العالمي مما أثر على صادرات الدول المصدرة للفحم وكذلك على صادرات الدول المنتجة للبترول .

**2. اختلال هيكلي على مستوى عناصر الانتاج :**

ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الانتاج إذا كان أسعار عناصر الإنتاج لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدولة ،فإذا حدث أن تخصصت الدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الانتاج متوفرة بها نسبيا ،يعتبر ذلك إساءة في استخدام عناصر الانتاج ،وعليه وإن كان ميزان المدفوعات متوازن ،فإن ذلك سوف يظهر في الاقتصاد الداخلي على شكل بطالة لبعض عناصر الانتاج وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية.[2]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ذكره ،ص 106.

[2] سامي خليل ،مرجع سابق ذكره ،ص – ص 962 – 967.

### 3. معدل تدفق رؤوس الأموال :

إن زيادة تدفق الاموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات ،وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها ،بينما الدولة المستثمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

### 4. تقلبات سعر الصرف :

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف ،ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات،فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية ،وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال ،فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ،فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل ،أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ،وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات[1].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

### 5. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما ،حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية ،إلى الإنفاق الغير مدني مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجي وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار ،مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات. ويعتقد الباحث أن الدورات الاقتصادية وما ترتب عليها من تشوهات بنيوية انسحبت على العرض والطلب وتدفق رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف ،وما نجم عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعود في الأساس إلى عدم استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ،وكذالك العلاقات الاقتصادية الغير سوية ،ويضاف لذلك عدم قدرت البلدان النامية على اقامة تكتلات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية)لمواجهة التحديات التي تقابلها .

[1] زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي (نظر عامة على بعض القضايا) ،الإسكندرية ،مصر ،الدار الجامعية الجديدة ،2005،ص 109.

**ثانيا : مقاييس اختلال ميزان المدفوعات :**

نستطيع تحديد العجز والفائض بسهولة في ميزان المدفوعات ، لو تمكنا من وضع المعاملات التلقائية فوق الخط ومعاملات الموازنة تحت الخط ،لكن في الواقع العملي يصعب ذلك لاستحالة معرفة دوافع المعاملات الفردية من خلال البيانات الاحصائية ،وفيما يلي مقاييس اختلال ميزان المدفوعات :

أ. **الميزان الأساسي :**

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل ،ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعنية مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات .ويقيس ميزان الأساسي درجة الاختلال في ميزان المدفوعات ،حيث يتحقق التوازن بتساوي الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج أو يتساوى العجز الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل[1].فالميزان الأساسي الذي يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات. و يشتمل على البنود المستقلة وهي على النحو التالي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- ميزان التجارة (السلع).
- ميزان التجارة الغير منظورة(الخدمات).
- التحويلات من جانب واحد .
- ميزان رأس المال طويل الأجل .

ويتلخص بوضع معاملات الحساب الجاري وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فقط فوق الخط ،أي المعاملات التلقائية ،أما تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ الذي يعتقد أن التغيرات تعكس أساسا تحركات غير مسجلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ،وكذلك المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية فتوضع تحت الخط ،على اعتبار أنها عمليات موازنة ،وسبب هذا التقسيم هو التفريق بين المعاملات الغير منتظمة (تحت الخط)،والمعاملات المستقرة (فوق الخط) [2] ،وعلى الرغم من أن فكرة الميزان الأساسي تكون عدة مقاييس قومية

[1] عمر وش شريف ،السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير ،جامعة دحلب البليدة ،الجزائر ،2005 ،ص 33.

[2] السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات ،عمان ،دار الفكر ،الطبعة الاولى ،2011،ص 132.

للعجز والفائض إلا أن هذه الفكرة غير منطقية كونها تستند للتميز بين نوعين من المعاملات رؤوس الأموال طويلة الأجل والقصيرة الأجل ،والتي في الواقع يصعب التفرقة بين هاتين المعاملتين.

ب. **ميزان التسويات الرسمية :**

وفيه يتم وضع كافة حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ فوق الخط ،أما المعاملات في الأصول الاحتياطية هي فقط التي توضح تحت الخط كونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الاجنبي ،وتمثل حقيقة تدفقات موازنة ولكن تواجه هذه الفكرة عدة اعتراضات حيث أن بعض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل ،مثل القروض المصرفية لتمويل التجارة الخارجية والائتمان المصرفي هي حركات موازنة

كما أن بعض المعاملات الرسمية ليس لها علاقة لتمويل الفجوة في ميزان المدفوعات في الفترة الجارية ،مثل أن تقترض البنوك المركزية في أسواق رأس المال الأجنبية لتكبير إحتياطاتها ،أو أن تبيع احتياطاتها للبنوك التجارية المحلية عند استنزاف السيولة الداخلية في هذه المعاملات تعتبر تلقائية.[1]

**خلاصة :**

SAHLA MAHLA
الموقع الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الادارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية ،وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ،حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية ،ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ،ويحدث الاختلال الاقتصاد في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة ،حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما بعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

[1] كامل بكري ، مرجع سابق ،ص – ص 231 – 233.

# الفصل الثاني:ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**تمهيد :**

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة فى برنامج التثبت والتكييف الهيكلي ،المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي ،إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي ،وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات،ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد ،وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية ،الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية .

إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية والخارجية بغية تحقيق النمو الإقتصادي والاجتماعي .

إن دخول الجزائر في هذا المشروع والطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المبحث الأول : مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

خاضت الجزائر فى الأوان الأخيرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني ،منها الاصلاحات الذاتية والاصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولى والبنك الدولي سنحاول من خلال هذا الجزء تناول أهم هذه الاصلاحات .

### المطلب الأول : لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الاصلاحات

واجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب والتخريب الاستعماري الذي دمر الهياكل الاقتصادية .كما أن المنظمة الاقتصادية كانت خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي ،حيث كان ما يقارب 85% من الصادرات موجهة لفرنسا و 80% من الواردات تأتي منها .

ولتخلص من هذه الوضعية شرعت الدولة بتطبيق الاستراتيجية التي نص عليها برنامج طرابلس ،كما عملت على وقف النهج الرأسمالي وتعويضه بالنهج الاشتراكي اعتمادا على التأميم وتبني التخطيط كأداة لتحقيق ذالك . وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء وهو إعلان أملاك المعمورين بدون مالك الامر الذي سمح لها بمنح إراداتها على الجهاز الإداري ،كما قررت حضر جميع الصفقات ،وبالتالي ظهرت الدولة غداة الاستقلال كمنشأ المستثمر الوحيد بينما اقتصر دور الخواص على القيام بأنشطة المضاربة[1] .

أما السياسة التنموية في هذه الفترة فقد تم تنفيذها عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات البيتروكيماوية ،لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى في الصناعة والزراعة الخفيفة .

أما بالنسبة لتطور الاستثمارات العمومية عبر المخططات فقد كانت الاستثمارات الممتدة من 1963 إلى 1964 ضعيفة جدا نظرا لضعف الامكانيات المادية والبشرية ،بالإضافة إلى ان نموذج التنمية لم تكتمل ابعاده في نتيجة الانشغال الكبير للسلطات العموميه بمشاكل التنظيم الاداري والإنتاجي لذلك فأن المخطط الثلاثي طول كان الهدف منه هو تحضير الوسائل الماديه والبشرية الانجاز المخططات المقبله. اما المخطط الرباعي الاول (1970-1973)، فحددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة للمحروقات.

[1] أحمد هني ،اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديون المطبوعات الجامعية الجزائر ،1991 ،ص 21.

بعد المخطط الرباعي الأول انطلق المخطط الرباعي الثانى (1974-1977)الذي سلك نفس الاتجاه في استثمار، حيث تم الاهتمام بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق.

وتميزت هذه المرحله بتطور الاستثمارات العموميه فى كثير من القطاعات والفروع ،وهذا بسبب ارتفاع اسعار النفط واحتكار الدوله لمعظم النشاطات ،مما ادى الى القضاء على الوسطاء الخواص من خلال اجراءات على الملكية العقارية وعرقله الصفقات العقاريه ،وبالتالى النشاط المعماري الخاص وهكذا انعدام إنشاء وفتح استثمارات خاصة جديدة ،مما ادى الى انعدام المنافسه بين الخواص ،ومنح احتكار للخواص الذين امتلكوا المحلات التى تركها المعمرون ،وهكذا استطاعوا الحصول على اموال ضخمة من الاحتكار الذى ضخته لهم الدولة ،كما قررت مكانه هؤلاء الخواص بفضل وجود عراقيل اداريه للقيام بأى نشاط تجارى او صناعى للخواص الجدد. وخلال هذه الفترة ظهرت بعض الاختلالات والنقائض والمتمثلة في[1] :

- ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعة والفلاحة
- انكماش الزراعية وندرة المواد الغذائية.
- صناعة خفيفة جد قليله وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الكبير.
- نقص فى السكن والهياكل القاعدية .
- تفشى البيروقراطية فى الادارة المركزية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بالإضافة الى هذا فان الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العمله الصعبة هو ما جعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضه الأزمات خارجية.[2]

[1] عبد الله بن دعيده ،التجربة في الإصلاحات الاقتصادية ،بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1 ،بيروت ،1999 ،ص 356.

[2] أحمد هني ،مرجع سابق ،ص 26

**المطلب الثاني : اسباب ودوافع الاصلاحات فى الجزائر**

هناك العديد من الدوافع والأسباب التى ادت الى تبنى عملية الاصلاح فى الجزائر ويمكن تقسيمها إلى اسباب داخليه وأخر خارجية.

**اولا : اسباب داخلية :**

**أ. ضعف الاداء الاقتصادى للمؤسسة العمومية**

اختارات الجزائر عشية الاستقلال نموذج تنمويا طموحا بغيه بناء قاعدة صناعية ثقيلة ،وإختارات المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج [1]، حيث كان ينظر اليها على انها الحل فى تنمية الاقتصاد والوسيلة الوحيدة لغلق مناصب الشغل وتوفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين.

لكن كل هذا لم يتحقق كما كان يراد منه بالرغم من الامتيازات والتسهيلات الكبيرة الممنوحة من طرف السلطات المركزية للمؤسسات العمومية ، إذ عانت هذه الاخيرة من عدة صعوبات وعراقيل نتيجة الى :

- سوء استغلال الطاقات الواسعة التي منحت لها ، وعدم اتخاذ قرارات إستراتيجية ، ونتيجة لهذا لم تستطع اغلب المؤسسات العمومية ،تحقيق الوفورات الاقتصادية التي من المفروض تحقيقها فى الصناعات الثقيلة والمتكاملة .
- مركزية القرارات اذا ان للجوء الى تسيير المؤسسات الاقتصادية قرارات ادارية فوقية وإغفال دور الحوافز المادية فى تطور الإنتاج قد افقد ادارتها القدرة على اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الظروف الغير متوقعة .
- السياسات التسعيرية المطبقة ، فالدولة كانت تدعم الاسعار لأغراض اجتماعية وتحددها اداريا مما يضطر المؤسسات الى البيع بأسعار منخفضة وأحيانا كثيرة اقل من اسعار التكلفه
- نقص التحكم فى التكنولوجيا وتسيير المؤسسات ، حيث ازداد اللجوء إلى المساعدة الأجنبية ، وهذا رغم وجود جهات وطنية واسعة ومكاتب ودواوين مختصة في المساعدة التقنية .
- عدم التخصص وهذا ما أدى إلى عدم وضع إستراتيجية اختيار المشاريع والاستثمارات .
- ضعف الكفاءة في التسيير وعدم الانسجام في إمكانيات التدخل عند الاضطرابات[2].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] عبد الله بن دعيده ،المرجع السابق ،ص 355.

[2] ناصر دادي عدون ،،متناوب محمد ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003 ،ص 183.

- ضعف وصعوبة المراقبة المالية لدى المؤسسات بسبب غياب الحساب الاقتصادي ،وانتهاج سياسة المركزية مما خلق جو مناسب لممارسات الغير قانونية كتهريب الأموال إلى الخارج ،وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن في الهيكل المالي لدى المؤسسة .
- معدلات التشغيل الكبيرة في الوحدات الاقتصادية العامة التي تفوق احتياجاتها وقدرة استيعابها مما أدى إلى رفع التكاليف الثابتة لهذه الوحدات على حساب الأسعار والربحية ،بالإضافة إلى الاهتمام البالغ من طرف المؤسسات بالجانب الاجتماعي للعمل .

**ب. عجز ميزانية الدولة**

عرفت ميزانية الدولة عجزا واختلالات متكررة انطلاقا من سنة 1986 وذلك نتيجة لانهيار أسعار البترول لهذه السنة مما أدى إلى انخفاض الإرادات العامة للدولة ،ونتيجة لزيادة النفقات العمومية خاصة النفقات العسكرية وارتفاع خدمة الدين العمومي وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والكتلة النقدية،وخاصة أن هذا الارتفاع لا يواكبه تطور في مستوى الانتاجية اذ تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين 1966 وسنة 1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعفه في نفس الفترة 27 مرة فقط.

SAHLA MAHLA

وقد أدى العجز محقق على مستوى ميزانية الدولة إلى تغير سياسة القروض البنكية ،فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية كما في السابق وهذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقائها يفترض منها أن لا تمويل إلا لعمليات الانتاجية والاستثمارية ذات الجدوى والفعالية الاقتصادية .

**ج. العجز عن التمويل الاستثمارات**

مع زيادة مستحقات المالية للقطاع العمومي ،وتحديد شروط القرض بالمؤسسات المالية النقدية وعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد البطء في الاجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار تناسق ،أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وتعاظم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة . وأمام الضعف في تحديد المخزون من الموارد ،أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطاءها المزيد من المحروقات ،والنتيجة كانت تفاقم في ديون المؤسسات لدى البنك.

**المطلب الثالث : الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل هذه الإصلاحات**

**أولا :تحرير التجارة الخارجية وفتحها أمام القطاع الخاص :**

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة الحماية التجارية وتجسدت هذه السياسة من خلال احتكار الدولة لهذا القطاع عن طريق نظام الحصص والحواجز الجمركية ،وتعزز هذا الاحتكار في سنة 1978 بصدور قانون الثاني هذا القانون الذي أعطى امتيازات للمؤسسة العمومية التي تحدد الشروط العامة والخاصة بتنفيذ الاحتكار في دفتر الشروط المحددة للحقوق والتزامات صاحب الامتياز.[1] أما القطاع الخاص فقد سمح له بممارسة الاستيراد ولكن تحت مظلة الدولة عن طريق منح تراخيص الاستيراد لهذا القطاع لأجل احتياجاته من المواد والسلع الانتاج أين منع عنه الاستيراد الذي يهدف إلى اعادة ،ثم جاء المرسوم الصادر 1988 والذي تضمن تكريس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق الامتيازات التي تمنحها الدولة للأعوان والهيئات العمومية ،حيث صرحت للمؤسسات العامة المسجلة بالاستيراد باستعمال النقد الأجنبي المخصص لها من نظام مركزي لأذون الاستيراد وتحتاج الكائنات الأخرى ترخيصا من الحكومة .

في عام 1989 بدأ التنفيذ التدريجي للإصلاحات حيث أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي أن لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد في قطاع أحادي (المحروقات) وغلق المجال أمام القطاع الخاص ولعب دوره كاملا في التجارة الدولية .ضمن هذا المسعى ،وفي عام 1990 برزت إجراءات وقوانين تعمل على تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة المتعلقة بالبرنامج العام للتجارة الخارجية ،بفتح تراخيص الخاصة بالاستيراد للقطاع الخاص . ويعتبر قانون 1990 أول خطوة اتجاه إلغاء إجراءات النظام القديم التي كانت تتمثل في البرنامج الدولي للاستيراد (PGI) ،ميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الاخيرة بمخطط التمويل الخارجي تحت رقابة البنوك مباشرة .صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 تم الشروع في تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد ،هذا القانون بفتح نشاط الاستيراد والتصدير على المتعاملين الخواص الجزائريين كما رخص للوكلاء المعتمدين الاستقرار في الجزائر[2].

كما سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ووفقا للمادتين 40 – 41 للمتعاملين التجاريين استيراد البضائع من أجل إعادة بيعها وإعفائها من اجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف ،كما حدد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق وشروط إعادة بيع البضائع عن طريق إعادة التنظيم .

[1] مراد محفوظ ،عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،غير منشور جامعة الجزائر ،2001 ،ص 146.

[2] تواتي جمال ،تحليل وقياس التداخل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر،1998 ،ص 121.

تجدر الإشارة إلى أن استيراد البضائع المخصصة لإعادة بيعها على حالها يقتصر علي الأشخاص الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو الوكلاء المعتمدين الذين يقيمون بالتراب الوطني دون أن يكتسي هذا النشاط الطابع الاحتكاري وتكرس إلغاء الدولة لاحتكار التجارة الخارجية بصدور المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والذي عمل علي إقرار الحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية علي أن يتم ذلك تحت شرط وحيد وهو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة التاجر .وانطلاقا من هذا القانون أصبح لأي كان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها دون أي إذن مسبق من طرف بنك وسيط معتمد لاستيراد السلع ما عدا الممنوعة أو المحظورة من طرف القانون الجزائري.

وفي أوت 1991 قرر بنك الجزائر السماح للمتعاملين الخواص والذين يوجد نشاطهم الرئيسي في الجزائر القيام بعمليات البيع والشراء للعملة الصعبة من اجل تغطية عمليات والتزامات الدفع الخارجية وكل عمليات التحويل والدفع التي يجب إن تتم عن طريق وساطة احد البنوك التجارية المعتمدة .[1]

في عام 1992 أدى تجديد الاختلالات المالية إلي قيام السلطات بتشديد القيود علي النقد الأجنبي وتوسيع مضر الواردات تطبيق قواعد صارمة علي التمويل ، فالمعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة كما أصدرت تعليمات بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي ، وابتداء من أفريل 1994 ووفقا للاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي شرع في تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية ، وأصبحت عملية الحصول علي العملة الصعبة لتمويل عمليات الاستيراد حرة .

وكان الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو تنمية النشاطات التجارية والصناعية وذلك من خلال إزالة العراقيل الإدارية وفتح المجال أمام المتعاملين الخواص ووضع مجموعة من الخطوط المتناسقة التي تسرع عملية الدخول في النظام التجاري الحر . وفي هذا الإطار تم إصدار المرسوم الخاص بالمنافسة[2]،الذي يهدف إلى تنظيم وترقية المنافسة الحرة وتحديد قواعد حمايتها من أجل تحفيز الفعالية الاقتصادية أيضا،وعملية تنظيم الشفافية واحترام المعاملات التجارية كما وصلت السلطات على تقديم ضمانات للمتعاملين الخواص والعموميين وذلك بغية ترقية الصادرات وجعلها تتمتع ميزة تنافسية في الأسواق الأجنبية وتتمثل في :

[1] قانون 90-16 المؤرخ في 1990/08/07.

[2] قويدري محمد ،أثر تطور مناخ الاستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي ،الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة ،2003،ص 60.

- اعتماد سعر صرف موات :وذلك عن طريق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ،مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بافتراض وجود مرونة طلب سعريه .
- تأمين وضمان الصادرات : وذلك من خلال إنشاء الشركة للتأمين وضمان الصادرات CAGEX والتي تعمل على تأمين الشركات المصدرة من الاخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية،كما تعمل على تسيير تأمين القرض عند التصدير بالإضافة إلى التمثيل في مختلف المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.
- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة لتصدير أو اثناء العملية التصديرية ،كما تم انشاء شباك وحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين

وقد أدى تحرير التجارة الخارجية والفرق الهام بين سعر الصرف الرسمي والموازي بانتشار سريع وواسع المتعاملين الخواص في حقل نشاط واحد وهو استيراد مواد الاستهلاك والمواد الوسطية وقطع الغيار، كما أن تخفيض قيمة الدينار في سنة 1994 والانزلاق الذي أعقبه لم يسمح بالقضاء علي هذا الفرق نهائيا ثم إن تمكين القطاع الخاص من الحصول علي العملة الصعبة منذ هذا التاريخ أدى إلي ظهور متعاملين خواص كثيرين في مقال التجارة الخارجية،كما تم إنشاء عدة مؤسسات استيراد وتصدير خاصة في قطاع الصناعات الغذائية ، مواد التجميل ،مواد البناء و الكهرومنزلية وهذا ما أدى إلي تسريع عملية نزع سيطرة بعض الشركات العمومية علي بعض المواد التي كانت ومازالت محتكرة لها مثل البن ،السكر ، الزيت ...الخ

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وقد أدى تحرير التجارة الخارجية والتدابير المصاحبة لها (كتخفيض قيمة الدينار ) إلي تحويل العديد من المنتجين الخواص في قطاعات أخرى كالصناعة إلي قطاع التجارة وذلك نظرا لحظوظ الكسب المرتفعة وقلة المخاطر مقارنة بالقطاع الصناعي .[1]

**ثانيا : تعديل قانون الجمارك والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص:**

في إطار تحرير التجارة الخارجية وبالنظر للدور الذي تلعبه الجمارك في ازهار هذا الأخيرة عملت السلطات علي تعديل قانون الجمارك وذلك لجعله مسايرا للتوجهات الاقتصادية الجديدة ، إذ تم عصرنة إدارة الجمارك علي مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحويلات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية المؤسسات

[1] قويدري محمد ،مرجع سابق ذكره ،ص 40

العاملة في قطاع التصدير ،وفي اطار هذا التعديل منحت العديد من الحوافز الجمركية للمتعاملين الخواص الاقتصاديين المحليين أو الأجانب والتي شملت مجموعة من الاجراءات أهمها ما يلي :

أ. القبول المؤقت : ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين معدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول المؤقت حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من اجلها .

ب. إعادة التموين بالإعفاء : ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع المستعملة في تصنيع البضائع المصدرة .

ج. نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت) : حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيفها بالخارج بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها .

د. نظام التصدير المؤقت :le systĕme ATA حيث يساعد المصدرين على المشاركة فى المعارض الدولية وارسال عينات تجارية وذلك عن طريق الدفتر ATA (وهو الوثيقة الجمركية لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن).[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المبحث الثاني : ميزان مدفوعات الجزائر

قبل تحليل ميزان المدفوعات الجزائري ،من المفيد التعرف على خصائصه .

### المطلب الأول : خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري –بالتالي ميزان مدفوعاته –خصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها ،منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد ،أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها .وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري[2] :

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية .
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

[1] قويدري محمد،مرجع سابق ،ص 40.

[2] كاظم الحبيب ،الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة ،بحوث اقتصاد عربية ،العدد الأول ،خريف 1992 ،ص 32.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر ،والتي يمكن ابرازها فيما يلي :

**أولا : عدم استقرار أسعار الصادرات :**

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير ،حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها .وبتالي تخلق خصائص العرض والطلب علي هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها،حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز . مما يستوجب علي الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار ، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات .

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات علي ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب ،بل يمتد ذلك إلي عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ،ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار ،وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد .إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد – في المدى الطويل – على قدرتها على التصدير[1] .كما تؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا،حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة،وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تأثيرا على ميزان المدفوعات ولما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج فى فترة ما ،تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج ، فأن هذا يشكل عليه .

تؤدى زيادة حصيلة الصادرات الى زيادة الواردات ، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطنى الناتج عن يزايد حصيلة الصادرات .وبما ان الواردات دالة تابعة للدخل فان ذلك يؤدى الى زيادة الواردات .اما الانخفاض المفاجئ فى حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الاسعار الدولية فيؤدى الى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الاسعار الدوليه فيؤدى الى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات ، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد .وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى في ميزان المدفوعات[2] .

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ،رؤية من العالم الثالث ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1978 ،ص – ص 81- 82.

[2] زعباط عبد الحميد ،الأسعار الدولية للمواد الأولية ،وأثرها على تنمية الدول المصدره ،اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1995 ،1996 ،ص – ص 217 – 218.

**ثانيا : انخفاض معدل التبادل الدولي :**

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي PX/PM).أي يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل تبادل الدولي لدولة عمودا فيما يلي :

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدولة النامية ).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدولة النامية نتيجة تمثيلها ،مما يؤدي بضرورة إلى انخفاض اسعارها .
- اختلاف هيكل السوق للسلع الأولية وسلع الصناعية ،حيث أن السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في حالة إلى انخفاض الأسعار ،بخلاف سوق السلع أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار .

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي الغير صالح لغير الدولة النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضعية في العلاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدوله النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الاورجواى عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر ، واهم هذه التدابير :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية ، وهذا ما سوف يؤدى ألى ارتفاع اسعارها مما يؤدى إلى الارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول
- اتفاقية حماية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء الى اساليب الانتحال او التقليد ، وهى الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الاقلاع الصناعى كما كان حال دول شرق اسيا وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير فى الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل كبيرة للحصول على التكنولوجيا .

**ثالثا : ضعف القاعدة الانتاجية :**

تتسم القاعدة الانتاجية فى الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية فى العديد من هذه الدول مثل الجزائر ،مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضه لتقلبات اسعار صادراتها –كما سبق الاشارة الى ذلك –وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. [1]

[1] الجوزي جميلة ،مرجع سابق ذكره ،ص – ص 89 – 90.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور ،منها هيمنة الصناعات الإستخراجية عليه ،وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية ،مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد كما أن الصناعات التحويلية غير البتر وكيماوية ترتكز على الصناعة الخفيفة فإن انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدانه والانخفاض الكبير في معدل الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية ،ففي مجال الإنتاج الزراعي المطرية في سبيل المثال ،تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على مستوى العالم في بعض الحبوب وتقل عن ذالك في البعض الأخر .هذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة ،كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها ،وبالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة .

**المطلب الثاني : تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينات القرن العشرين :**

ومن المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات جهدا مبذولا في اتجاه الإصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج الإصلاح المدعومة من قبل المنظمات الدولية. فضلا عن كون الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية .وكانت الاصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى في نقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي .ولقد مسى الإصلاح.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- النظام الجبائي بتبسيطه وتكيفه مع الأنظمة الضريبية في دول الجوار .
- نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية .
- نظام الاستثمار بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني والأجنبي من جهة بين العمومي والخاص من جهة ثانية .ومنحه مجموعة من الحوافز الجبائية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به ،لتشجيع القطاعات خارج المحروقات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام .
- اعتماد مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كوسيلة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من أعباء المؤسسات العمومية ضعيفة الاداء وهذا بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتمكينه من المنافسة لتجاوز الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي. [1]

[1] د.جوزي جميلة ،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانصمام للمنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الباحث العدد 11 ،2012.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي :

- العودة إلى النمو الاقتصادي .
- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.
- إعادة تكوين احتياطي من العملة الأجنبية .

تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة .ورغم هذه النتائج فإن هذه الاصلاحات لم تستطع تغير بينة الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بينة الناتج المحلي الخام ،وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية نسجل انطلاقا من سلسلة المدفوعات المبينة في الجدول (01) ما يلي:

**أولا : على مستوى الميزان التجاري :**

الميزان عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا .ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة لفترتين :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **الفترة 90 – 94** : وفي هذه الفترة عرف تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية ،حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات الغير نفطية والتى تعتبر قيمتها ضئيلة جدا .وكان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ثم عاودت ارتفعت سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار . وفي ظل هذه الاوضاع حافظة الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا في وصل إلى 0.3 مليار دولار.[1]
- **فترة 95 – 99** : نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998.وكان ذالك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي 17.6 ،19.8 و21.7 للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار.

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجة .ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول

[1] د. جميلة الجوزي ،مرجع سابق ،ص 231

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولارا للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا و على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري ،الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات ،مما أدى إلى تراجع الطلب عليها .وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض ،تراجع الطلب على بعض المداخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية ،وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملا تجاريا .

وكان لهذه الظروف أثرا ايجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إى 1.28 مليار دولار ،ليرتفع مرة أخرى إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999.

**ثانيا : على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد :**

سجلت خدمات غير العوامل وضعا شبه مستقل تراوح في عمومه ما بين (-1) و (- 1.84 ) مليا دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها ،وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج .ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة ،لنجد الخارجة وصلت إلى 2.56 مليار دولار . ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل ،ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات .تجاوزت المداخيل المحولة إلى خارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطيع تجاوز ربع مليار في أفضل الاحوال باستثناء سنة 1998 وإذا أضيف إلى هذا التحويل المدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2.4 مليار دولار سنة 1962 لتعرف تراجعا في السنوات 1993 ،1994 1995 (نتيجة عملية إعادة الجدولة) اتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف الاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.[1]

[1] الجوزي جميلة ،مرجع سابق ،ص 233.

**ثالثا : على مستوى ميزان حساب رأس المال :**

عرف ميزان حساب رأس المال تدهوا من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و 1993 ،ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994 – 1995 ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة ،ويعزي هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ،ولقد كان هذا التحسن محسوسا ،حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين 1995 – 1996 و 1.01 مليار ما بين 1996 -1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار .

**رابعا : على مستوى الإحتياطات الخارجية الرسمية :**

لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا في الاقتصاد الجزائري إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات ،وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناتج عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة . إلا أنه بعد جدولة الدين الجزائري وبدأ من سنة 1996 بدأ ستحين محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997 ،إذ وصل إلى 12 شهر ورادات تقريبا ،إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة التزامات الخارجية للجزائر.يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي :حجم المداخيل من الصادرات النفطية ،مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .بقى لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية مستقرة.انتقل فيها من الفائض إلى العجز ،إلا أن أسوأ ستنين في هذه الفترة كانت 1994 – 1995 أين بلغ العجز على التوالي 4.4 ،6.6 مليار دولار أمريكي وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] . الجوزي جميلة ،مرجع سابق ،ص 233 .

الجدول (01) :تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينات الوحدة :مليار دولار أمريكي.

| البيان | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **ميزان العمليات الجارية** | **1.35** | **2.39** | **1.3** | **0.8** | **1.8-** | **2.2-** | **1.2** | **3.45** | **1.12-** | **0.02** |
| الميزان التجاري | 3.11 | 4.67 | 3.2 | 2.4 | 0.3- | 0.2 | 4.1 | 5.69 | 1.28 | 3.36 |
| الصادرات (فوب) | 12.88 | 12.44 | 11.1 | 10.41 | 08.89 | 10.25 | 13.20 | 13.82 | 10.15 | 12.32 |
| محروقات | 12.35 | 11.97 | 11.0 | 9.9 | 8.6 | 9.7 | 12.6 | 13.18 | 9.77 | 11.91 |
| أخرى | 0.53 | 0.47 | 0.5 | 0.6 | 0.3 | 0.5 | 0.6 | 0.64 | 0.38 | 0.41 |
| الواردات | 9.77- | 7.77- | 8.3- | 8.0- | 9.2- | 10.1- | 9.1- | 8.13- | 8.87- | 8.96- |
| صافي خدمات غير العوامل | 1.20- | 1.35- | 1.1- | 1.0- | 1.2- | 1.3- | 1.4- | 1.08- | 1.5- | 1.84- |
| دائن | 0.51 | 0.42 | 0.6 | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.8 | 1.07 | 0.74 | 0.72 |
| مدين | 1.71- | -1.77 | 1.8- | 1.6- | 1.9- | 2.0- | 2.2- | 2.15- | 2.24- | 2.56- |
| صافي دخل العوامل | 2.09- | 2.21- | 2.2- | 1.8- | 1.7- | 2.2- | 2.4- | 2.22- | 2.00- | 2.29- |
| دائن | 0.07 | 0.07 | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.26 | 0.37 | 0.22 |
| مدين | - | - | - | - | 1.84- | 2.31- | 2.56- | 2.47- | 2.37- | 2.51- |
| مدفوعات الفوائد | 2.16- | 2.29- | 2.4- | 1.9- | 1.8- | 1.3- | 2.6- | 2.11- | 1.95- | - |
| صافي التحويلات | 1.53 | 1.29 | 1.4 | 1.1 | 1.4 | 1.1 | 0.9 | 1.06 | 1.09 | 0.79 |
| **ميزان حساب رأس المال** | **1.57-** | **1.89-** | **1.1-** | **0.8-** | **2.5-** | **4.1-** | **3.3-** | **2.29-** | **0.66-** | **2.40-** |
| الاستثمار المباشر (صافي) | 0.04- | 0.08- | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.3 | 0.26 | 0.47 | 0.46 |
| رأس العام (صافي) | 0.44- | 1.23- | 0.1 | 0.3- | 2.4- | 3.9- | 3.4- | 2.51- | 1.33- | 1.97- |
| السحب | 6.29 | 6.00 | 6.9 | 6.5 | 4.7 | 3.2 | 1.8 | 1.69 | 1.83 | 1.08 |
| السداد | 6.73- | 7.22- | 6.8- | 6.9- | 7.1- | 7.1- | 5.2- | 4.2- | 3.16- | 3.04- |
| قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ | 1.03- | 0.56- | 1.2- | 0.5- | 0.1- | 0.3- | 0.2- | 0.04- | 0.2- | 0.89- |
| قروض قصيرة الأجل | 1.03- | 0.56- | 0.2 | 0.5- | 0.1- | 0.1- | 0.2- | 0.16- | - | - |
| السهو والخطأ | - | - | 1.3- | 0.00 | 0.00 | 0.2- | 0.00 | - | - | - |
| الميزان الكلي | 0.22- | 0.5 | 0.2 | 0.00 | 4.40- | 6.30- | 2.10- | 1.16 | 1.78- | 2.38- |
| التمويل | - | - | 0.2- | 0.00 | 4.4 | 6.3 | 2.1 | 1.16- | 1.78 | 2.38 |
| التغير في الإحتياطات الإجمالية | 0.22 | 0.5 | 0.1 | - | 1.1- | 0.5 | 2.10- | 3.83- | 1.21 | 2.40 |
| إعادة الشراء من الصندوق | 0.09 | 0.84- | 0.20- | 0.3- | 0.70 | 0.3 | 0.60 | 0.35- | 0.45- | 0.36- |
| التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر | - | - | - | 0.30 | 0.00 | 0.10- | 0.10- | 0.00 | - | 0.05- |
| الديون المعاد جدولتها | - | - | - | - | 4.4 | 4.9 | 3.5 | 2.22 | 0.52 | 0.00 |
| ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الاطراف | - | - | - | - | 0.44 | 0.60 | 0.94 | 0.80 | 0.13 | 0.08 |
| الإحتياطات من غير الذهب | 0.80 | 1.60 | 1.50 | 1.50 | 2.60 | 2.10 | 4.20 | 8.04 | 6.84 | 4.40 |

**المصدر : بنك الجزائر**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**الشكل رقم (01) :التجارة الخارجية من سنة 1990 إلى 1999**

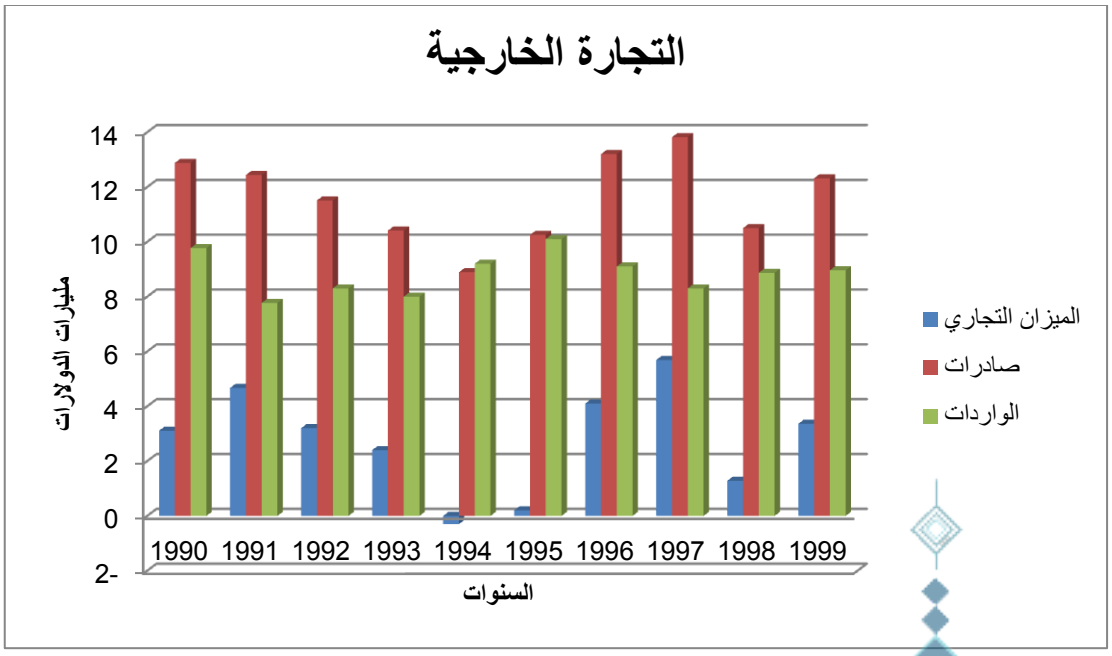


**المصدر** : من إعداد الطالب بالإعتماد جدول رقم (01)

**الشكل رقم (02) : التجارة الخارجية من سنة 2000 إلى 2010**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لكل المتخرج في الجزائر

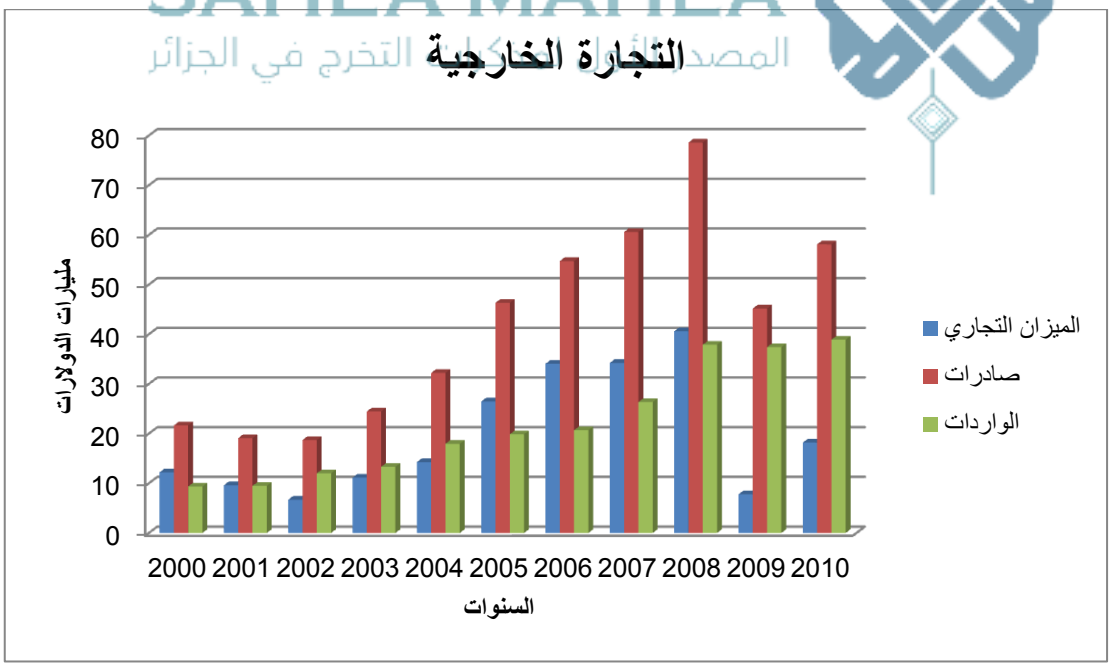


**المصدر** : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (02) والجدول رقم (03)

## المطلب الثالث : تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 –2013

### أولا : وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 – 2010 .

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف ،مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية .

نلاحظ من بيانات الجدول (02) تحسن مستمر لوضعية ميزان مدفوعات الجزائري منذ سنة 2000،وذلك يعود إلى تحسن في أسعار البترول ،الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

في سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوى في إيرادات المحروقات ،الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 % مقارنة ب 2008 ،بصفته يسمى قناة الرئيسية لانتقال الازمة المالية إلى الجزائر،تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2008 وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا. أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008 ،وهذا إن دل على شيء فإنه يدّل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. ومع بدء سريان

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي اعتبارا من سبتمبر 2005 وافاق الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة ، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من الفرض اندماجه في مبادلات الجهوية والدولية . إن العجز في الحساب الرأس مال والعمليات المالية ، الذي ما فتىء يتوسع بالاستمرار منذ سنة 2002، والذي يصل إلي 11.22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة لدين الخارجي التي بلغت10.93 مليار دولار في تلك السنة . ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ 2004. [1]

[1] قطاف لوزيزة ،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ،رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات مالية وبنوك ،جامعة أكلي محند أولحاج ،لبويرة ،2014/2013 ،ص 61.

لاسيما أن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 وهذا إن دلّ علي شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

**الجدول (02) : وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 – 2005 :** **الوحدة :مليار دولار**

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ميزان العمليات الجارية** | **8.93** | **7.06** | **4.36** | **8.84** | **11.12** | **21.18** |
| الميزان التجاري | 12.30 | 9.61 | 6.70 | 11.14 | 14.27 | 26.47 |
| الصادرات (فوب) | 21.65 | 19.09 | 18.71 | 24.46 | 32.22 | 46.33 |
| محروقات | 21.06 | 18.53 | 18.11 | 23.99 | 31.55 | 45.59 |
| أخرى | 0.59 | 0.56 | 0.60 | 0.47 | 0.67 | 0.74 |
| الواردات | 9.35- | 9.48- | 12.01- | 13.32- | 17.95- | 19.86- |
| صافي خدمات غير العوامل | 1.45- | 1.53- | 1.18- | 1.35- | 2.1- | 2.27- |
| دائن | 0.91 | 0.91 | 1.30 | 1.57 | 1.85 | 2.51 |
| مدين | 2.36- | 2.44- | 2.48- | 2.92- | 3.86- | 4.78- |
| صافي دخل العوامل | 2.71- | 1.69- | 2.23- | 2.70- | 3.60- | 5.08- |
| دائن | 0.38 | 0.85 | 0.68 | 0.76 | 0.99 | 1.43 |
| مدين | 3.09- | 2.54- | 2.91- | 3.46- | 4.59- | 6.51- |
| مدفوعات الفوائد | - | - | - | 1.18- | 1.29- | 1.03- |
| صافي التحويلات | 0.79 | 0.76 | 1.07 | 1.75 | 2.46 | 2.06 |
| **ميزان حساب رأس المال** | **1.36-** | **0.87-** | **0.71-** | **1.37-** | **1.87-** | **4.24-** |
| الاستثمار المباشر (صافي) | 0.42 | 1.18 | 0.97 | 0.62 | 0.62 | 1.06 |
| رأس العام (صافي) | 1.96- | 1.99- | 1.32- | 1.99- | 2.23- | 3.05- |
| السحب | 0.80 | 0.91 | 1.60 | 1.65 | 2.12 | 1.41 |
| السداد | 2.76- | 2.90- | 2.92- | 3.03- | 4.35- | 4.46- |
| قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ | 0.18 | 0.06- | 0.36- | - | - | - |
| قروض قصيرة الأجل | - | - | - | - | - | - |
| السهو والخطأ | - | - | - | 0.61- | 0.26- | 2.25- |
| الميزان الكلي | 7.57 | 6.19 | 3.65 | 6.86 | 8.99 | 16.94 |
| التمويل | 7.57- | 6.19- | 3.65- | 7.47- | 9.25- | 16.94- |
| التغير في الإحتياطات الإجمالية | 7.51- | -6.05 | 3.39- | 7.03- | 8.88- | 16.31- |
| إعادة الشراء من الصندوق | 0.10- | 0.14- | 0.30- | 0.44- | 0.37- | 0.63- |
| التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر | 0.00 | 0.00 | 0.00 | - | - | - |
| الإحتياطات من غير الذهب | 11.90 | 17.96 | 23.11 | 32.92 | 43.11 | 56.18 |

**المصدر : بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تجدر الإشارة أن سنة تعتبر المرة الأولة التي يكون فيها رصيد حساب الرأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي قدرة بمبلغ 2.33 مليار دولار سنة 2008 ، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط كالاستثمارات اجنبية مباشرة .

وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تتم في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز الرأس مال مستوى قياسيا ، فإن ميزان المدفوعات وأصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار ، وبالارتفاع قدره 4.7 2013% مقارنة بسنة 2005 . كما تواصل الفائض وانتقال من 29.55 مليار دولار سنة 2007 الى 36.99 مليار دولار سنة 2008.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى اكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار ، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالى لميزان المدفوعات.

**ثانيا : وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2010 – 2013.**

يؤكد تطور ميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات ، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني والثالث ،في ظرف يتميز باستمرار المنحنى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013.بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3 دولار) والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112.94 دولار للبرميل) وفي 2012 (111.05 دولار للبرميل)،سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109.55 دولار. تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال سنة 2013 بين 101.45 و 115.79 دولار للبرميل.بعد ارتفاع في الثلاثي الأول من 2013 (112.51 دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110.24 دولار للبرميل) ،عرف متوسط السعر الثلاثي للبترول الخام انخفاضا خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل 104.40 دولار للبرميل (– 7.21 %)،مؤديا إلى متوسط سداسي قدره 108.55 دولار.بالمقابل لوحظ تحسنا في الأسعار خلال الثلاثين الثالث والرابع من سنة 2013.[1]

[1] قطاف لويزة ،مرجع سابق ،ص 63.

| الجدول (03) : وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006 – 2010: | | | | | الوحدة :مليار دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| **البيان** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| **ميزان العمليات الجارية** | **28.95** | **30.54** | **34.45** | **0.41** | **12.16** |
| الميزان التجاري | 34.06 | 34.24 | 40.60 | 7.78 | 18.2 |
| الصادرات (فوب) | 54.74 | 60.59 | 78.59 | 45.18 | 57.09 |
| محروقات | 53.61 | 59.61 | 77.19 | 44.41 | 56.12 |
| أخرى | 1.13 | 0.98 | 1.40 | 0.77 | 0.97 |
| الواردات | 20.68- | 26.35- | 37.99- | 37.4- | -38.9 |
| صافي خدمات غير العوامل | 2.20- | 4.09- | 7.59- | 8.69- | 8.33- |
| دائن | 2.58 | 2.84 | 3.49 | 2.99 | 3.57 |
| مدين | 4.78- | 6.93- | 11.08- | 11.68- | 11.9- |
| صافي دخل العوامل | 4.52- | 1.82- | 1.34- | 1.31- | 0.36- |
| دائن | 2.42 | 3.82 | 5.13 | 4.74 | 4.60 |
| مدين | 6.94- | 5.64- | 6.47- | 6.05- | 4.96- |
| مدفوعات الفوائد | 0.76- | 0.23- | 0.19- | 0.17- | 0.11- |
| صافي التحويلات | 1.61 | 2.22 | 2.78 | 2.63 | 2.65 |
| **ميزان حساب رأس المال** | **11.22-** | **0.99-** | **2.54** | **3.45** | **3.42** |
| الاستثمار المباشر (صافي) | 1.76 | 1.37 | 2.33 | 2.54 | 3.47 |
| رأس العام (صافي) | 11.89- | 0.77- | 0.43- | 1.30 | 0.44 |
| السحب | 0.98 | 0.51 | 0.84 | 2.19 | 0.55 |
| السداد | 12.87- | 1.28- | 1.27- | 0.89- | 0.11- |
| قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ | - | - | - | - | - |
| قروض قصيرة الأجل | 0.06 | 1.13- | - | - | - |
| السهو والخطأ | 1.08- | 1.59- | 0.64 | -0.39 | -0.49 |
| الميزان الكلي | 17.73 | 29.55 | 36.99 | 3.86 | 15.58 |
| التمويل | 17.73- | 29.55- | 36.99- | 3.86- | 15.58- |
| التغير في الإحتياطات الإجمالية | 17.73- | 28.27- | 36.53- | 2.28- | 15.25- |
| إعادة الشراء من الصندوق | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر | - | -1.28 | 0.46- | 0.09 | 0.08- |
| الإحتياطات من غير الذهب | 77.78 | 110.18 | 143.10 | 147.22 | 162.22 |
| **المصدر : بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz** | | | | | |

SAHLA MAHLA المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولتبلغ 110.59 دولار للبرميل و 110.63 دولار للبرميل على التوالي.كنتيجة لذلك ،وتحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات (-7.37 %) ،تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 10.27 % خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012،حيث بلغت 63.33 مليار دولار في 2013 (70.58 مليار دولار في 2012)،بمبلغ سداسي في انخفاض من 32.27 إلى 31.06 مليار دولار .هذا وتأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر مما أثرت بأسعارها .بالفعل تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17.2 % خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (14.61 مليار دولار مقابل 17.66 مليار دولار في الثلاثي الأول)،في حين لم تتقلص أسعارها ،خلال نفس الفترة ،إلا بواقع 7.2%متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14.60 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 5.9% خلال نفس الفترة ،بعد ذلك ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16.46 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013 ،أي تزايدا في القيمة قدره 12.7 بينما استقرت الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند 110.6 دولار للبرميل .

**الشكل رقم (03) : التجارة الخارجية من سنة 2011 إلى 2013**

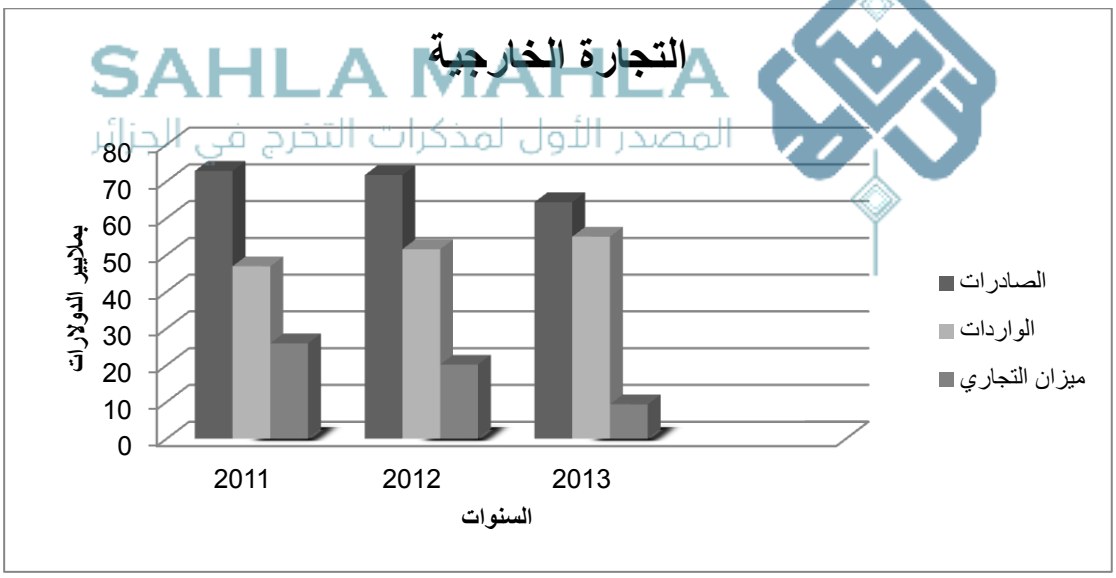


SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**المصدر** : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04)

**الشكل رقم (04) : أرصدة ميزان المدفوعات من 2011 إلى 2013**

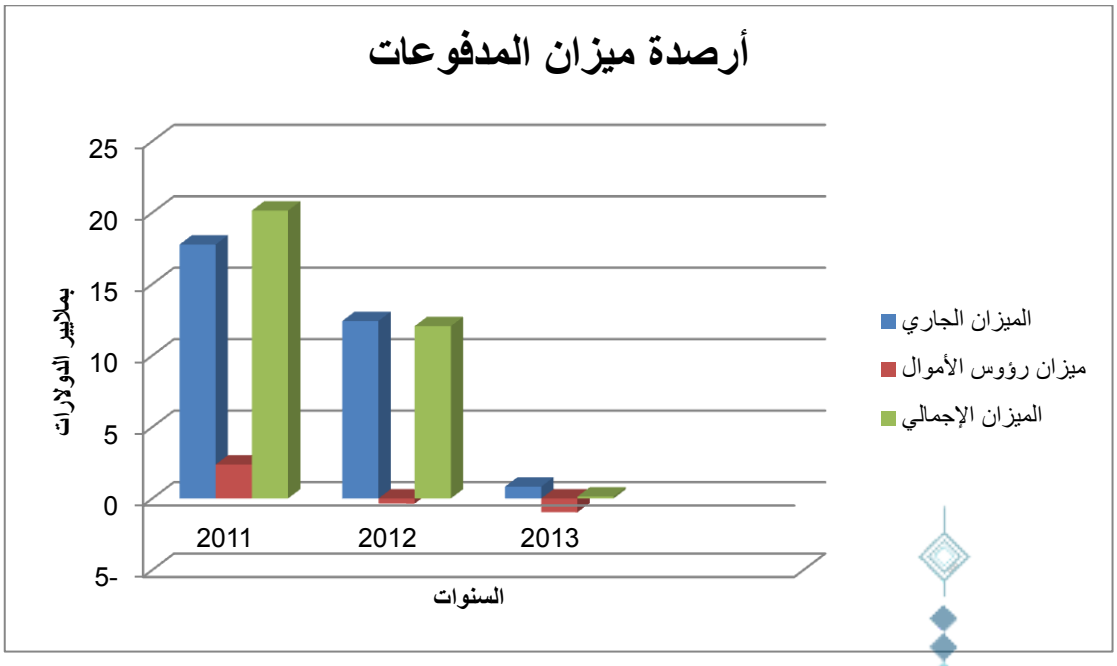


**المصدر** : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04)

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات ،فقد سجلت استقرارا عند 1.1 مليار دولار في 2013 مقارنة بمستوى المسجل في 2012 و 2011 ،مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية للواردات السلع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

سجلت وارادات السلع fob ارتفاعا قدره 6.8 % خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012،بالغة 55.06 مليار دولار مقابل 51.57 مليار دولار خلال السنة السابقة .إنّ هذا المستوى من الواردات غير قابلة للاستمرار،وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة .إن مستوى كهذا من الواردات ، بعد المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و2012 ،يناقض الهدف المرتقب الإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية ،على وجه اخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية ،تشير المعطيات الثلاثية إلى منحى تصاعدي للواردات خلال السداسي الأول لسنة 2013،في حسن سجل الثلاثي الثالث تراجعا في الواردات fob لتصل 12.47 مليار دولار (15.09 مليار دولار في الثلاثي الثاني مقابل 14.21 مليار دولار في الثلاثي الأول) ،لتبلغ بعد ذلك 13.30 مليار دولار بموجب الثلاثي الرابع ،مؤكدة تقلص واردات السلع خلال السداسي الثاني تحت تأثير تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة ومواد التجهيز .

خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (-0.18 مليار دولار) متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات،مع بقائه مسجلا فائضا بموجب السداسي الأول من سنة 2013 (3.67 مليار دولار). بعد ذلك أعيد تشكيل الفائض التجاري (2.31 مليار دولار) خلال الثلاثي الثالث نتيجة للتقلص الذي عرفته الواردات من السلع خلال هذا الثلاثي ،مما يشير إلى اتجاه مواتي مدعم باستقرار صادرات المحروقات.عرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 تحسنا (3.41 مليار دولار)،لتبلغ 9.32 مليار دولار بموجب كل السنة مقابل 20.17 مليار دولار في 2012 (25.96 مليار دولار في 2011) .

وهذا يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضا ،وهو اتجاه مواتي إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل في السداسي الثاني من 2012. أما فيما يتعلق بواردات الخدمات خارج دخل العوامل ،التي استقرت بمبلغ في حدود 5 مليار دولار خلال سنة 2013 ،فقد عرفت تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2012 .وساهم هذا الاتجاه في التقلص الطفيف في عجز بند الخدمات خارج دخل العوامل الذي بلغ 6.82 مليار دولار في 2013 مقابل 7.00 مليار في 2012.تحت أثر انخفاض التحويلات الصافية، التي بلغت 2.78 مليار مقابل 3.16 مليار دولار في 2012 ،والتي مثّلت أداءا تاريخيا ،وأثر التوسع الطفيف في عجز بند "خدمات العوامل" (-4.51 مليار دولار) في ظرف تميز باحتفاظ الاحتياطي الفدرالي الامريكي (FED) بمستوى منعدم تقريبا لمعدله التوجيهي منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية ،أقفل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية سنة 2013 بفائض قدره 0.83 مليار دولار ،بعدما سجّل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة عجزا قدره 0.85 مليار دولار .يمثل أداء ميزان المدفوعات الخارجية في الثلاثي الرابع أداء معتبرا بحيث سمح الفائض المسجل (1.69 مليار دولار) بتعويض بشكل واسع العجز المسجل خلال التسعة أشهر الأولى والذي خصّ أساسا الثلاثي الثاني(-1.55 مليار دولار) .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**الجدول (04) : وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011 – 2013 :** الوحدة :مليار دولار

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|
| الرصيد الخارجي الجاري | 17.766 | 12.418 | 0.831 |
| الميزان التجاري | 25.961 | 20.167 | 9.384 |
| الصادرات (f.o.b) | 72.888 | 71.736 | 64.377 |
| المحروقات | 71.661 | 70.583 | 63.327 |
| اخرى | 1.227 | 1.153 | 1.050 |
| الواردات(f.o.b) | 46.927- | 51.569- | 54.993- |
| خدمات ،خارج داخل العوامل ،صافي | 8.805- | 7.006- | 6.825- |
| دائن | 3.745 | 3.822 | 3.914 |
| مدين | 12.550- | 10.828- | 10.739- |
| دخل العوامل الصافي | 2.039- | 3.906- | 4.514- |
| دائن | 4.453 | 3.733 | 3.514 |
| مدين | 6.492- | 7.639- | 8.062- |
| دفع الفوائد | 0.241- | 0.134- | 0.067- |
| أخرى | 6.251- | 7.505- | 7.995- |
| منها حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات | 4.970- | 6.342- | 5.911- |
| تحويلات ،صافية | 2.649 | 3.163 | 2.786 |
| رصيد حساب رأس المال | 2.375 | 0.361- | 0.967- |
| حساب رأس المال | 0.009- | | |
| الاستثمار المباشر (الصافي) | 2.045 | 1.541 | 1.691 |
| رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) | 1.081- | 0.587- | 0.384- |
| السحب | 0.067 | 0.266 | 0.062 |
| الإستهلاك | 1.148- | 0.853- | 0.466- |
| الأخطاء والسهو ،الصافي | 1.411 | 1.306- | 2.274- |
| الرصيد الإجمالي | 20.141 | 12.057 | 0.134 |
| التمويل | 20.141- | 12.057- | 0.134- |
| زيادة الإحتياطات الاجمالية (-) إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي | 20.035- | 12.216- | -0.239 |
| حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف | 0.102 | 0.195 | 0.167 |
| وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي | 0.208- | 0.036- | 0.062- |
| الإحتياطات الاجمالية (بدون ذهب) | 182.224 | 190.661 | 194.012 |
| بعد أشهر إستيراد السلع والخدمات من غير العوامل | 36.765 | 36.667 | 35.419 |
| سعر الوحدات لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي للبرميل) | 112.943 | 11.045 | 109.50 |

**المصدر** : بنك الجزائر ،المديرية العامة للجمارك ،www.douane.gov.dz

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفا مقارنة بسنة 2012 (12.42 مليار دولار) و 2011 (17.77 مليار دولار) .هذا ما يترجم ،على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب ،فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009 ،لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات .

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات في السداسي الثاني من سنة 2013 ،فإنّ التآكل القوي من فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم إضافة لذلك ،يبدوا أنّ مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الاثار المرجوة ،رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2011 ،وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات .على وجه الخصوص ،إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قوياً بين 2010(14.5%) و2013 (19.1%) ،على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الاجنبية المباشرة (صافي) إلى 1.96 مليار دولار في وضعية عجز لبند "صافي رؤوس الأموال الرسمية" ،سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا يقدر ب 0.62 مليار دولار بموجب سنة 2003 .وكنتيجة لذلك ،أقفل إجمالي ميزان المدفوعات الخارجية بفائض لا يتعدى 0.13 مليار دولار فقط ،أي شبه استقرار بعد الفائضين المعتبرين المسجلين في سنتي 2012 (12.06 مليار دولار) و2011 (20.14 مليار دولار ).وهو أضعف أداء منذ سنة 2000 ،سنة إعادة تشكيل الموجدات الخارجية عقب الصدمة الخارجية في 1998 /1999 .إجمالا ،بلغ قائم احتياطيات الصرف (باستثناء الذهب) 194.012 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190.661 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 ،في وضعية تدفق ضعيف للاحتياطيات مرفق بأثر التثمين . وانخفض مستواها إلى 189.750 مليار دولار في نهاية جوان 2013 ،تحت أثر عجز الميزان الجاري في السداسي الثاني قبل أن يصعد إلى 191.866 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2013 إذا كانت زيادة الاحتياطيات ضعيفة مقارنة بسنتي 2011 و 2012 ،فإنّ الوضعية المالية الخارجية للجزائر بقيت متينة ،معزّزة بمستوى منخفض تاريخيا للدين الخارجي (3.396 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 3.694 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012) [1].

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] قطاف لويزة ،مرجع سابق ،ص 64.

يتجاوز مستوى الاحتياطيات المتراكمة عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة ،ممّا يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية والمحتملة والحفاظ على الاستقرار الخارجي .واصل بنك الجزائر في سنة 2013 التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية،معزّزا أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر ،لاسيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة ،وسعيا في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذا بعين الإعتبار استمرار وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة.

في نهاية 2013،سجلت الإقتراضات العمومية لعشر سنوات في الولايات المتحدة الامريكية عائدا قدره 3.03 % مقابل 1.92 % للأوراق المالية العمومية الألمانية من نفس الأجل .من جهة أخرى ،يساهم التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط ،في ظروف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار ،لإبقائه قريبة من مستواه التوازني الأساسي .

**الخلاصة :**

وبعد تطرقنا الى وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر و التطورات التي مر بها حيث عرفت الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات ، ويرجع ذلك لتدهور الميزان التجاري الجزائري نتيجة تدني أسعار صادرات النفط وارتفاع الواردات من جهة و الهيكل الغير ملائم للديون الخارجية من جهة أخرى .

أما في التسعينات فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد علي برامج مدعومة من طرف منظمات دولية و هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني والتي كان لها بالغ الأثر علي الوضع العام لميزان المدفوعات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الفصل الثالث:ميزان المدفوعات في ظل التطورات الراهنة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول للمذكرات التخرج في الجزائر

**تمهيد :**

جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التى باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانيات من القرن العشرين ، وعزمها انتهاج اقتصاد والانفتاح على الاقتصاد العالمي.ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغيرات في آداء الاقتصاد الجزائري ،ومن شانها التأثير على ميزان المدفوعات .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## المبحث الأول : ميزان المدفوعات الجزائري في ظل سعي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة

سارعت مختلف دول العالم منذ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبات الانضمام إليها خاصة تلك التي كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي بفعل سياساتها الاقتصادية والتجارية غير المنسجمة مع منطق اقتصاد السوق.وباعتبار الجزائر إحدى تلك الدول ،فقد سارعت بتقديم طلب رسمي إلى سكرتارية المنظمة للإنضمام إليها بغية الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد

### المطلب الأول : المنظمة العالمية للتجارة

يرجع الفضل في إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى النجاح والذي أحرزته جولة الأورجواي ،حيث حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنظمها ،من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرون التي اقرب في جولة الأورجواي وبالتالي أصبحت منظمة التجارة العالمية تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي.

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنّها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول .وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها .والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات ،والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم[1] .

جاءت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد انتهاء جولة الأورجواي في أول جانفي 1995.أما فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية فقد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات،حيث أعدت الحكومة الامريكية في عام 1945 مشروعا لإنشاء هذه المنظمة بالإضافة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار اتفاقية بريتين وودز ،إلا أنّ هذا المشروع لم ير النور بسبب اعتراض الكونجرس الأمريكي عليه ،ولكن نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ،برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه

[1] موقع المنظمة العالمية للتجارة على الانترنات www.wto.org

الفكرة خلال جولة الاورجواي التي بد|أت عام 1986،وبعد مناقشتها والاتفاق عليها تم الإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة في مراكش بالمغرب عام 1994،لتبدأ العمل في أول جانفي 1995 .

**أولا : أهداف منظمة التجارة العالمية :**

الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة بين دول العالم ،وإلى جانب هذا الهدف هناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها كما يلي :

- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة ورفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء،وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنسيق السياسات التجارية والمالية والنقدية.
- محاولة إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتاحة لديها[1] .
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للمساح لها بالاندماج في اقتصاد السوق.
- إيجاد هيكل خاص بفض النزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء .
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة لمختلف مستويات التنمية .
- إيجاد التشريع القانوني لمؤسساتي لتنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة
- توسيع وخلق أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة الدولية.
- السعي إلى تحقيق الاستخدام الأمثال للموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك .
- خلق منافسة في التجارة الدولية تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.[2]

**ثانيا : وظائف المنظمة العالمية للتجارة :**

حددت الوثيقة الختامية لجولة الأورجواي في مادتها الثالثة وظائف المنظمة العالمية للتجارة على النحو التالي :

- تيسير متابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة الأورجواي والسعي إلى تحقيق أهدافها .

[1] الغفوري عبد الواحد ،العولمة والجات (التحديات والفرص ) ،مكتبة مدلولي ،القاهرة ،1997 ،ص 85.

[2] الجوزي جميلة ،مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدولة العربية أطروحة ودكتوراه الاقتصاد ،جامعة الجزائر ،2007 ،ص 97.



SAHLA MAHLA

- متابعة السياسات التجارية المحلية لدول الأعضاء .
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض حول الإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.
- القيام بمشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه التعامل مع المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية.

**ثالثا : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة :**

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1]:

- **عدم التمييز في المعاملات التجارية** : حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس مزايا ،سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.
- **مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية** : إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية ،وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية .
- **مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية** : وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية ،وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية .
- **مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية**: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.
- **مبدأ الشفافية** : ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة ،سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول
- الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.
- **مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية** : لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

**رابعا : شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :**

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية أخرى شكلية : [2]

**أ. الشروط الموضوعية :**

على الدول التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،الجات آليات منظمة التجارة العالمية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003 ،ص 186.

[2] بن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005 ،ص – ص 131 – 133 .

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 1 أفريل 1994،وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية .
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية .
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية .
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لواردتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية .

**ب. الشروط التشكيلية :**

تتمثل الشروط التشكيلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية :

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة ،يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة .
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة .
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة اغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل* .

SAHLAMAHLA

**المطلب الثاني : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة**

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين تطوير قطاعاتها الحساسة ،للرفع من المستوى المعيشي لأبنائها وهو ما جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة من الامتيازات والفرص التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية .

**أولا : تقديم طلب الانضمام :**

قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الأورجواي ،في عام 1986 ،أن تسمح للدول النامية ،التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ ،أن تشارك في مجريات جولة الاورجواي مع شرط أن تبلغ بنية التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987 ،وهذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول – منها الجزائر – كعضو

* حسب ما حددته الفقرة (02) من المادة 14 من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة .

ملاحظ دون أي شرط .وبالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى السكرتارية الجات في 30 أفريل 1987. وفي جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية ،وبالتالي شاركت الجزائر جولة الأورجواي كعضو ملاحظ. وعند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر والأطراف المتعاقدة في الجات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصلين في المنظمة ،على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة ،وقدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 05 جوان 1996 .وكانت المذكرة تتضمن النقاط التالية[1] :

- شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها .
- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في المجال الصناعي .
- تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

**ثانيا : الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتجضير عملية الانضمام :**

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتسهيل وتسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أهمها :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. **تعديل المنظومة القانونية** : تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض ،وذلك لما للتعريفة الجمركية من أهمية في المفوضات ،وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإصدار أمر رئاسي في أوت 2001 يتضمن قانون الاستثمار. ومن جهة أخرى وقعت الجزائر على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ،كما صادقت على اتفاقية بيرن "المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية سنة 1997" ،مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية .

ب. **التحرير الجزئي للتجارة الخارجية**[2] : يعتبر إعادة الاعتبار لتجار الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 أول إجراء رسمي ملموس فيما يخص تحرير التجارة الخارجية ،حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات الجزائرية سنة 1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية ،حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها ،وتمكين القطاع الخاص من الحصول العملة الصعبة .

[1] بن موسى كمال ،المرجع السابق ،ص – ص – ص 129 – 132 – 134 .
[2] ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 132 .

تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفية الجمركية بما بتناسب ومستويات الدول المجاورة في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 ،وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992 ،كما نص على إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات ،وابتداء من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية ،كما تم تحرير أسعار العديد من المواد ،مما يسمح للأسعار بأداء دورها المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة والقضاء على الاحتكار وتطوير مبكانيزمات المنافسة من جهة اخرى .

**ثالثا : عراقيل وصعوبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :**

رغم سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبكرا ،أي منذ 1996 ،إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك،نتيجة مجموعة من العوائق يمكن إجمالها فيا يلي :

- عدم وضوح شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12،التي لا تحتوي على شروط محددة ،مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة .وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورجواي .
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية ،أصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة حتى لو كان كانت الدولة نامية ،حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية ،مثل ما طلب من الصين والسعودية فرضتا وتمسكتا بهذه الصفة .
- عدم وجود خطة واضحة تسير الجزائر وفقها للتفاوض ،وإتباعها لأسلوب واحد في مفوضاتها مع الاتحاد الأوروبي .
- تضيق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب الجانب الاقتصادي في مفاوضاته.الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة .وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي[1] .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] قطاف لويزة ،مرجع سابق ،ص 126.

**المطلب الثالث : الآثار المحتملة علي ميزان المدفوعات بعد الانضمام**

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته علي مدى القدرة علي توفير المعلومات الاقتصادية ،وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الاقتصادية ،وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات والقادرة على التأثير فيه ، فإن المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة ومصادرها متباينة . وتنبع أهمية المعلومات الاقتصادية من كونها وسيلة لاستقراء التطورات المختلفة للمتغيرات الخارجة عن سيطرة البلد كأسعار الواردات والصادرات والفائدة .فضلا عن كونها وسيلة لتحديد الأهداف على ضوء الواقع والإمكانيات .

**اولا : مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري :**

تعترض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعيته المستقبلية بعض الصعوبات التي نشير إلى أهمها فيما يلي[1] :

أ. **ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية** : تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبة وعدم الدقة ،بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية ،لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تعاني السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات من مشكلة المصداقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية الكلية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات .وهكذا يظهر عدم اتساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية من جهة ،وطريقة التوصل إلى المعلومات من جهة أخرى ،ذلك أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول ،كجدول العمليات المالية أو التأخر في الانتاج بعض الجداول المركزية الأخرى كجدول المدخلات والمخرجات. وقد يصل هذا التأخر في بعض الأحيان إلى مدد تتجاوز العشر سنوات.مما يؤثر على إنتاج المعلومات وفق المعايير الدولية،عدم موفقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية ،إذ أن نظام المحاسبي الوطني الجزائري لازال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للناتج المادي بالرغم من شروع الجزائر في التحول إلى اقتصاد السوق الحر .وهو تحوّل يتطلب تغيير الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد،وتكوين مؤسسات وآليات ذات طابع سوقي مع تفعيل نظام المعلومات المستخدمة كأساس لاتخاذ القرار .

[1] د.جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ،مجلة الباحث العدد 11،2012 ، ص – ص 233 – 232.

**ب. صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات الجزائري** : يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها . وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها ،فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليه بالإضافة إلى مدى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان المتداخلين على مستوى الأسواق العالمية .

وباعتبار ميزان المدفوعات سجلا شاملا لمختلف التعاملات مع الخارج ،فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض المشكلات،التي تعترض التنبؤية به ،على النحو التالي :

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي .هل هو سعر النفط أم كمية النفط المصدرة ،أم مستوى الواردات أم هذه المتغيرات جميعا وإن كان الأمر كذلك ،فما هو حجم إسهام كل منها.
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة ،وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعومة من جهة أخرى .
- صعوبة معرفة نصيب تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية ،بما يجعل الإختيار بين احدى السياستين صعبا لما تكون ادارة السياستين معا في آن واحد مستحيلة .
- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها ،فضلا عن مدى مصداقيتها ،ومدى القدرة على تحديد أيها أولى بالاعتبار .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**ثانيا : انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات :**

يعمل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على افراز مجموعة من الانعكاسات على ميزان المدفوعات ،يمكن تصور بعضها على النحو التالي :

- توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الاعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر ،بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو أخر وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية .[1]

[1] الجوزي جميلة ،مرجع سابق ،ص 234.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة ،لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبدأ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية ،ووضوح الأنظمة والإجراءات ،لتوفير الحماية اللازمة ،ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية ،وهو ما سوف يحفز الابتكار والإبداع مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات .

## المبحث الثاني : ميزان المدفوعات الجزائري في ظل شراكة الأورومتوسطية

### المطلب الأول : إجراءات وخطوات مهدت لإبرام اتفاق الشراكة.

إن انتهاج الجزائر والاتحاد الأوروبي لخيار الشراكة، يعتبر مفهوما طبيعيا في ظل التكتلات العالمية. إلا أن الجزائر لم تحذو منذ البداية حذو جاراتها تونس والمغرب إلى عقد الشراكة طمعا في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي، نظرا لما تتمتع به من مزايا لا تتمتع بها تونس والمغرب. الأمر الذي أطال عمر المفاوضات بين الطرفين، كما أن إقدام دولة نامية مثل الجزائر على إبرام عقد شراكة مع أكبر تكتل اقتصادي في العالم، يدفعنا للتساؤل عن مجموع الدوافع والمؤهلات الجزائرية، التي ساعدتها على إتباع هذه السياسة الجديدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**أولا: دوافع ومؤهلات انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.**

يعود انتهاج الجزائر لخيار للشراكة إلى عدة دوافع نذكر منها:

- تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام رأسمالي حر، بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1962، والذي إتضح عدم نجاعته. مما دفع الحكومة لتبني نظام اقتصاد السوق.
- تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحد من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخرج من الأزمة.[1]
- رغبة الجزائر في الاستفادة من لمزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة على كل المستويات.

[1] د.زعباط عبد الحميد ،الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول ،ص 55 .

بالإضافة إلى الدوافع، هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر، من شأنها أن تكون حافزا لإبرام الشراكة من أهمها:

- الخاصية الجيوسياسية، المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي، الذي يتوسط البلدان المغاربية. وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى ساحلها الممتد على طول 1200كم، والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل.
- الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.
- جاذبية الإطار التشريعي الجديد، والإرادة المعلنة لإنشاء دولة القانون، خاصة بعد إتمام العملية الانتخابية لسنة 1997، والتي ساهمت في إعطاء وجه جديد للجزائر.
- توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.
- الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، الخدمات، القطاع الزراعي...إلخ.

**ثانيا: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية:**

SAHLA MAHLA

عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997، وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا. عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.[1]

أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.

[1] - El Hadi MAKBOUL, **coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?,** Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50.

- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي. ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية. وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الاسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.[1]

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**ثالثا: أهمية وأهداف الاتفاق.**

تتمثل أهمية هذا الاتفاق في ما يلي:

- كونه موقع لمدة غير منتهية، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.
- إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.
- هو قائم على المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.

[1] د.زعباط عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 55 .

- مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف. بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما أهداف هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع التبادلات البشرية، لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- تشجيع الاندماج المغاربي، بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.
- التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية. وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**رابعا: الإطار السلبي للاتفاق:**

يتمثل الإطار السلبي للاتفاق في النقاط التالية:

- الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية. أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية، واقتصاد واحد نامي.[1]
- الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي، والاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ***اتفاقيات واتفاقات دولية***، العدد 31 ، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 04.

- عدم التكافؤ: ويمكن أن يشمل على عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض والطلب ومستوى المعيشة، ورد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.
- كما أن الاتحاد الأوروبي تجنب في اتفاق الشراكة تقديم مزايا تفضيلية من جانب واحد، كما كان الأمر في اتفاقية 1976. وأصبح الأمر يقوم على تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترات انتقالية، تؤخر التزام الجزائر بتقديم المزايا المقابلة.
- إقامة منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تتسم باقتصاد منعزل غير تنافسي ولا متنوع، ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي. [1]

**المطلب الثاني : مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة**

لا يختلف الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جوهره، عن باقي اتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي. فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة. الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## أولا: بنود اتفاق الشراكة :

المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـ 110 مادة. وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

أ. **الحوار السياسي (المواد 03. 04. 05):**

يقام هذا الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء. كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية. ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

1. على المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة.
2. على مستوى الموظفين السامين، الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. [2]

[1] د.زعباط عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 56.

[2] د. سمينة عزيزة ،الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،مجلة الباحث ،العدد 9 ،2011 ،ص 154.

3. من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية. وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

ب. **الانتقال الحر للسلع (من المادة 06 إلى المادة 29).**

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر، تدريجيا، بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. وهذا طبقا لإحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة. ونص الاتفاق هنا، على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

1. **بالنسبة للمنتجات الصناعية:** تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

SAHLA MAHLA

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

2. **بالنسبة للمنتجات الزراعية:** لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.
- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

3. **بالنسبة لمنتجات الصيد البحري:** تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25 % إلى 100 % ، لمعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة. [1]

[1] د.سمينة عزيزة ،مرجع سابق ،ص 156.

**4. بالنسبة للمنتجات الزراعية المحوّلة:** سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من واردتها من الاتحاد.

**ج. تجارة الخدمات (من المادة 30 إلى المادة 37):**

يُدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات. حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة ، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

**د. المدفوعات، ورؤوس الأموال، والمنافسة (من المادة 38 إلى المادة 46):**

تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل. كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.[1]

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات. في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة. كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

**هـ. التعاون الاقتصادي (من المادة 47 إلى المادة 66):**

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. ويشمل عدة مجالات أهمها: التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة،الزراعة ،الطاقة،النقل

[1] د.سمينة عزيزة ،مرجع سابق ،ص 159.

الجمارك،الخدمات المالية ،السياحة ،الاستثمار ،الإعلام والإحصاء المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين.كل هذا من خلال : تبادل المعلومات والخبرات والتكوين ،والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركه دعم الاستثمار المباشر...الخ. كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.

**و. التعاون الاجتماعي والثقافي (من المادة 67 إلى المادة 78):**

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية. وتم التطرق هنا إلى:

- أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.
- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في مجال الثقافة والتربية، يهدف الاتفاق إلى:

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري.
- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.[1]

[1] شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004، ص 181.

**ز. التعاون المالي (من المادة 79 إلى المادة 81):**

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين للتطبيق، هي على الخصوص:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن نسى هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأورومتوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996- 1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000- 2006.

فخلال الفترة 1997-2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو قسمة كما يلي: 304,2 مليون أورو في إطار برنامج ميدان والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلاّ أن الملاحظ هنا هو ضآلة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 15,4 % من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995- 2002، وذلك بسبب بطء تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق. غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.

**ح. التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية (من المادة 82 إلى المادة 91):**

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون. ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد. [1]

[1] شريط عابد، مرجع سابق ذكره ، ص 181.

**ط. الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (من المادة 92 إلى المادة 110):**

هو البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيّز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7 ، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق.

**ثانيا: الإجراءات الأساسية لاتفاق الشراكة.**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة. يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري. الشيء الذي يسمح بخلق جو المنافسة المتوازنة.إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة. وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:

أ. **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.[1]

ب. **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5

[1] شريط عابد،مرجع سابق ،ص 182.

سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بمعدّل تخفيض 20 % كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

ج. **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة عل المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك). وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.

**المطلب الثالث: الآثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك.**

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق خير التطبيق.

**أولا: الآثار المحتملة على قطاع التجارة الخارجية.**

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات، حيث تمثل نسبة97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول. الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى 46.01 مليار دولار سنة 2005، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع. وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاق الشراكة. فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005، نسبة 55.64% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوربي، وبالمقابل سجلت نسبة 55.29% من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الاتحاد الأوربي. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية بنسبة 21.97 %، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية.[1]

[1] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

ومن المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل.

**ثانيا: الآثار المحتملة على قطاع الجمارك.**

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية، أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني. ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري. الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. **الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية** : هناك عدة آثار محتملة أهمها:

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة. فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية. إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيُترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام. وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام. [1]

[1] شريط عابد ،مرجع سابق ،ص 130.

- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني: إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، نظرا للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح. فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوربية. أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفة الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة والتي انتقلت من 45 إلى 30 % سنة 2001، ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز، المستعملة في تأهيل وتجهيز الاقتصاد.

**ب. الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا القطاع.**

يجب على الجزائر البحث والتفكير في الكيفية، التي يتم من خلالها حماية الاقتصاد الوطني، وتعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية، ولا يكون ذلك إلا بإصلاح النظام الجبائي الذي لا يزال يعاني الكثير الصعوبات بالرغم من إصلاحات سنة 1992. هذه الصعوبات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- عدم فعالية السياسة الجبائية.
- عدم استقرار النظام الجبائي، جراء التعديلات المتتالية التي يتم إدخالها في كل مرة على قانون المالية أو قانون المالية التكميلي.
- الارتفاع المتباين للضغط الجبائي الذي يجعل المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص غير قادرين على احترام التزاماتهم اتجاه إدارة الضرائب.
- انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، اللذان يؤثران سلبا على حجم الإيرادات الضريبية، إضافة إلى غياب الاحترافية وضعف كفاءة بعض المشرفين على القطاع. [1]

SAHLAMAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

[1] شريط عابد ،مرجع سابق ،ص 132.

## الخلاصة

قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا .

تشكل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للإقتصاد العالمي الجديد والتي تنظم علاقات تجارية دولية،ويعتبر مسار الجزائر في سعيها في الإنضمام إلى هذه المنظمة والذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات وعليه فإن الحديث عن مدى استفادة وميزان المدفوعات الجزائري من المزيا التي تمنحها المنظمة ومواجهة آثارها السلبية لن يكون الانضمام بالقيام بالعديد من الاصلاحات والاستراتيجيات التى تعمل على رفع كفاءاة القطاعات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها وإعدادها إلى مرحلة الانفتاح والتحرر التجاري .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

# الخاتمـــــــــة العامـــة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية،وذلك منذ بداية التسعينات أين حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد .وخوصصته، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية لمزيد من التحرير والاندماج المالي إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو وهو ما ظهر في ميزان المدفوعات ،بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار ألنفط كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الجزائري.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، ولكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

لقد حاولنا معالجة موضوع ميزان المدفوعات و الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ، بالإضافة إلي كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية . وتعرضنا لوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر و التطورات التي مر بها حيث عرفت الجزائر في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات ، ويرجع ذلك لتدهور الميزان التجاري الجزائري نتيجة تدني أسعار صادرات النفط وارتفاع الواردات من جهة و الهيكل الغير ملائم للديون الخارجية من جهة أخرى .

أما في التسعينات فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد علي برامج مدعومة من طرف منظمات دولية و هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني والتي كان لها بالغ الأثر علي الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأسمال أجنبي.

## إختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها الي النتائج التالية:

**الفرضية الأولى:** تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات و خاصة سياسة إصلاح التجارة الخارجية التي تساهم بتخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات و تخفيض نسبة الواردات وتزيد من نسبة الصادرات التي تساهم في تقليل من المديونية الخارجية للجزائر . هي فرضية خاطئة ،حيث ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلى على المحروقات وهو ماظهر على ميزان المدفوعات مما أدى بالجزائر إلي التوسع في الواردات كما أصبحت الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع قيمتها تمثل نسبة مساهمتها في ميزان المدفوعات نسبة منخفضة ، كما أن ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات هي السبب المباشر في التقليل من المديونية الخارجية الجزائري .

**الفرضية الثانية:** توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الأعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر .فرضية صحيحة ،يعمل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على إفراز مجموعة من الانعكاسات على ميزان المدفوعات من ضمنها توسع نطاق التبادل التجاري وكذا تحسين المناخ الاستثماري ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي إتاحة فرص إمكانية دخول المنتوج الجزائري لسوق العالمية ،في حال شروط توفر النوعية والمنافسة و الجودة .

## النتائج:

1. إن تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر لايعني بالضرورة الخروج من الأزمات نهائيا مادام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري .
2. إن إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة ،لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادىء المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية ووضوح الأنظمة والإجراءات ،وتوفير الحماية اللازمة ومنها حماية حقوق الملكية الفكرية وهو ما سوف يحفز الابتكار والإبداع مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات .

SAHLA MAHLA

## التوصيات :

1. ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتوجات الجزائرية سواء كانت على المستوى الغربي أو العربي هذا من جهة ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية للاستفادة من الإعفاءات الجمركية بين الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر .
2. بالرغم من إيجابيات أرصدة الميزان التجاري الذي سجل فائضا في السنوات الأخيرة إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات ومن هنا وجب على الدولة العمل على تقوية الجهاز الإنتاجي وتنويعه .
3. العمل على إزالة المعانات التي تعاني منها السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات ،من مشكلة المصداقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية الكلية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات .
4. إن قيام الجزائر بالإصلاحات الإستراتيجية التي تعمل على رفع كفاءة القطاعات الإقتصادية وتطويرها وتحديثها وإعدادها لمرحلة الإنفتاح والتحرر التجاري ،وهذا لاستفادة ميزان المدفوعات الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة ومواجهة آثارها السلبية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

## أفاق الدراسة :

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو مقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع ،لذا تقترح بعض الدوافع التى نراها جديرة ان تكون اشكالية لمواضيع وأبحاث اخرى وذلك حسب الآتي:

1. التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري .
2. ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.
3. ميزان المدفوعات الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية .

SAHLA MAHLA

# قائمة المراجع والمصادر

## أولا : المراجع باللغة العربية

### أ. الكتب :


1. أحمد هني ،الاقتصاد الجزائري المستقلة ،ديون المطبوعات الجامعية الجزائر ،1991 .
2. إيمان عطية ناصف ،محمد جابر حسن ،الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة ،مصر ،2006
3. بكري كامل ،مبادئ الاقتصاد ،الدار الجامعة ،بيروت ،1986.
4. حسام علي داود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط 1،الأردن،2002.
5. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ،رؤية من العالم الثالث ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1978
6. زينب حسين عوض الله ،الاقتصاد الدولي (نظر عامة على بعض القضايا) ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة،2005.
7. سامي خليل ،الإقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى ،مصر ،2005 .
8. السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات ،عمان ،دار الفكر ،الطبعة الاولى ،2011.
9. السيد محمد أحمد السريتي ،إقتصاديات التجارة الخارجية ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،المعمورة ،مصر ،2008 .
10. عادل أحمد حشيش ،أساسيات الإقتصاد الدولي ،الدار الجامعية الجديدة ،مصر ،2002/2001.
11. عبد الحميد عبد المطلب ،الجات آليات منظمة التجارة العالمية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003 .
12. عبد الرحمان يسري أحمد ،إيمان المحب زكي الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،مصر ،2007.
13. الغفوري عبد الواحد ،العولمة والجات (التحديات والفرص ) ،مكتبة مدلولي ،القاهرة ،1997
14. الفار إبراهيم محمد ،سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1991.
15. كامل بكري ،الاقتصاد الدولي ،التجارة الخارجية والتمويل ،الدار الجامعية ،2001.
16. محمد سيد عابد ،التجارة الدولية ،مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،2001 .
17. محمود يونس ،اقتصاديات دولية ،دار الجامعة ،الإسكندرية ،مصر ،2007.
18. ناصر دادي عدون ،متناوب محمد ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003.


SAHLA MAHLA

**ب. رسائل وأطروحات :**

1. بن موسى كمال ،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد ،أطروحة ودكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2005 .
2. تواتي جمال ،تحليل وقياس التداخل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر،1998.
3. تواتي جمال ،تحليل وقياس التداخل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر،1998
4. جميلة الجوزي ،مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدولة العربية أطروحة ودكتوراه الاقتصاد ،جامعة الجزائر ،2007.
5. جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري ،رسالة ماجستير في علوم التسير فرع نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة الجزائر ،سنة 2000 – 2001 .
6. زعباط عبد الحميد ،الأسعار الدولية للمواد الأولية ،وأثرها على تنمية الدول المصدره ،اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1995، 1996 .
7. شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي" ، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004.
8. عبد الله بن دعيده ،التجربة في الإصلاحات الاقتصادية ،بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1 ،بيروت ،1999
9. عمر وش شريف ،السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير ،جامعة دحلب البليدة ،الجزائر ،2005
10. مراد محفوظ ،عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،غير منشور جامعة الجزائر ،2001 .

**ج. المجلات :**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 ، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2. د. زعباط عبد الحميد ،الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الاول .

3. د. سمينة عزيزة ،الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ،مجلة الباحث العدد 09، 2011.

4. د.جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ،مجلة الباحث العدد 11،2012.

5. قويدري محمد ،أثر تطور مناخ الاستثمار على استقطاب رأس مال الأجنبي ،الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة ،2003

6. كاظم الحبيب ،الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة ،بحوث اقتصاد عربية ،العدد الأول ،خريف 1992 .

**د. تقارير وقوانين والمراسيم والقوانين :**

1. قانون 90-16 المؤرخ في 1990/08/07.

2. لعرابة مولود ،عبد الحق بوعتروس ،الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية – حالة الجزائر – ،تقرير نهائي لوحدة بحث ،غير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة ،1998 – 2000 .

1. المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

**هـ. المواقع الالكترونية:**

2. موقع المنظمة العالمية للتجارة على الانترنات www.wto.org.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

**ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :**


1. Bernard Guilochon, Annie Kawecki , Economie Internationale :Commerce Et Macroĕconome,Dunod, Paris , 5 ĕms Edition, 2006.
2. Parent Antoine ¸ Balance des Paiement et Politique Economique ¸ (Nathan ¸France ¸ 1996).
3. Yaici Farid ¸Precis de Finance Internationale ¸E.N.A.G¸ Algerie ¸ 2008.
4. Martine Peyrard-Moulard¸ Les Paiement Internationaux : Monnaie-Finance¸Elli ps es ¸Edition Markiting S.A¸Paris¸1996.
5. DJAKER Hocine ¸La balance des paiements ¸Media Bank ¸Bank of Algeria ¸Nº 36 ¸Juin /Juillet 1998.
6. Raymond BERTRAND ¸Economie financiere internationale ¸presse universitaire de France ¸1971.
7. Kindle Breger ¸P.K and Herrick¸Economic Development ¸Third Edition ¸Mchill ¸Inc.¸Tokyo¸1977.
8. El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002.


SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر